الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الدكتور يحي فارس– المدية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

السنة الثانية ماستر

تخصص: مالية مؤسسة

مذكرة ضمن نيل متطلبات الماستر

دور تحليل الملاءة ومردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

من إعداد الطلبة:

- **دهلوك محمد رضا**
- **تراس محمد صديق**

تحت إشراف الأستاذة:

د/ حيولة

السنة الجامعية: 2021/2020

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقنا ومكننا من إتمام هذه المذكرة، فما كان لشيء
أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه
﴿إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون﴾
فالحمد لله أوله وآخره.

كما نتقدم بالشكر للأستاذة حيولة ايمان لإشرافها على المذكرة و بذلها لمجهود كبير ونصحنا على كل كبيرة و صغيرة .

و في الأخير نشكر كل من ساندنا في انجاز هذه المذكرة من أهل و أصدقاء لكم كل جزيل الشكر .

الإهداء

إلى والدي العزيز أطال الله في عمره و إلى والدتي رحمها الله و اسكنها فسيح جناته .

إلى أخواتي الكرام و أخواتي خاصة عبد سلام و حمزة .

وأيضا إلى كل الأصدقاء و الأهل الكرام .

محمد رضا

الإهداء

الى والدي الغاليين اطال الله في عمرهما

الى اخواتي الاعزاء و اخواتي ابقاهم الله سندي

الى كل الاصدقاء و الاهل

محمد صديق

الفهرس

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر و الإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	ا-ج
الفصل الاول نظرة عامة حول التامين و شركات التامين	01
مقدمة الفصل الاول	02
المبحث الأول : مفاهيم أساسية للتامين	03
المطلب الاول : نشأة ومفهوم التامين	03
المطلب الثاني : أسس التامين	05
المطلب الثالث :مبادئ وخصائص عقد التامين	08
المبحث الثاني :ماهية شركات التامين	13
المطلب الاول : مفهوم شركات التامين وخصائصها	13
المطلب الثاني : الشروط الواجب توفرها في شركات التامين	15
المطلب الثالث : وظائف شركات التامين	16
المطلب الرابع : القوائم المالية لشركات التامين	17
الفصل الثاني :ملاءة ومردودية شركات التامين	28
مقدمة الفصل الثاني	29
المبحث الاول : الملاءة المالية في شركات التامين	30
المطلب الاول : ماهية الملاءة في شركات التامين	30
المطلب الثاني العوامل المؤثرة في ملاءة شركات التامين	35
المطلب الثالث المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التامين	36
المبحث الثاني مردودية شركات التامين	50
المطلب الأول : ماهية المردودية	50
المطلب الثاني :مستويات المردودية	54
المطلب الثالث : أهمية المردودية	55
المبحث الثالث التوازن المالي في شركات التامين	58
المطلب الاول توازن راس المال	62
المطلب الثاني : احتياجات راس المال	64
المطلب الثالث : نسب الملاءة في شركات التامين	76
خلاصة الفصل الثاني	

الفصل الثالث دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين	78
المبحث الاول : تقييم الشركة الجزائرية للتامينات	79
المطلب الاول : تعريف ونشاة شركة الجزائرية للتامينات	79
المطلب الثاني نشاط الشركة الجزائرية للتامين	82
المبحث الثاني تقييم الاداء المالي للشركة بواسطة المؤشرات المالية	87
المطلب الاول التحليل بواسطة المؤشرات المالية	87
المطلب الثاني التحليل بواسطة النسب المالية	94
خلاصة الفصل الثالث	97
الخاتمة	99
قائمة المراجع	103

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	أقسام التامين حسب الخطر المؤمن منه و مدة العقد	13
02	جدول اصول الميزانية (قائمة المركز المالي)	22
03	جدول خصوم الميزانية	23
04	جدول حساب النتيجة	24
05	جدول التدفقات المالية الطريقة المباشرة	25

06	جدول تدفقات الخزينة	26
07	جدول تغير الاموال الخاصة	27
08	مخاطر الائتمان حسب نوع التامين	33
09	مؤشرات التوازن المالي	54
10	منتجات الشركة الجزائرية للتامينات	76
11	مختلف التعويضات في شركة caat	77
12	المنتجات المالية للشركة	78
13	ميزانية الأصول للسنوات 2017-2018-2019	80
14	ميزانية الخصوم للسنوات 2017-2018-2019	82
15	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	85
16	التحليل مؤشرات التوازن المالي	83
17	جدول احتياجات راس المال	85
18	جدول نسبة الملاءة	86
	جدول نسبة المردودية	88

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل 01	حالات العسر واليسر المالي	32
شكل 02	المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركة التامين	41
شكل 03	مفهوم المردودية	53
شكل 04	العوامل المؤثرة في المردودية	57
شكل 05	أنواع راس المال	60
شكل 06	الاموال الخاصة التوفيق بين المصالح المتعارضة	72
شكل 07	الصلابة المالية في ظل الاتجاهات المتعارضة	73
شكل 08	التمثيل البياني لرقم اعمال الشركة	82
شكل 09	caatالتمثيل البياني لمنتجات الشركة	83
شكل 10	التمثيل البياني لمختلف التعويضات في شركة caat	84
شكل 11	التمثيل البياني لمنتجات المالية	85
شكل 12	تطور نسب الملاءة المالية للشركة caat	95
شكل 13	تطور نسب المردودية للشركة caat	96

مقدمة

لم يكن التأمين نشاطا حديث العهد بل نشأ قديما مع فكرة التعاون وتطور تقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثر ايجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية .والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة التقدم.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث اختارت غداة الاستقلال نموذجا تنمويا شائعا آنذاك وهو احتكار الدولة للمعاملات الاقتصادية بما فيها قطاع التأمين، والذي لا يختلف دوره كثيرا نظرا لمساهمته الفعلية في النشاط الاقتصادي في تنفيذ الخطط الإنمائية والتي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحققها.

فأقامت الدولة له أهمية بالغة بإنشاء عدة شركات وطنية تعمل على تأمين مجمل الأخطار الموجودة في الحياة الاقتصادية، وبدخول الجزائر الإصلاحات الاقتصادية كان لابد من إعادة التنظيم في قطاع التأمين، والذي شهد هو كذلك ثورة إصلاحية كللت في الأخير بفتح مجال التأمين عن طريق المرسوم 95 -07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 وبذلك أعطى أفاقا جديدة لعملية المنافسة التأمينية وتحسين الخدمات المتقدمة من طرف هذه المؤسسات للزبون الجزائري.

تتولى القيام بأنشطة التأمين هيئات خاصة أو عامة تعرف بشركات التأمين والتي لها دور عظيم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأفراد المجتمع، وهي نوع من المؤسسات المالية تتحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها مقابل عائد وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وكغيرها من الشركات الأخرى تسعى شركات التأمين إلى تعظيم مردوديتها من أجل تدعيم مركزها المالي من جهة، و من جهة أخرى إرضاء زبائنها بتسديد التزاماتها في أوقاتها المحددة والحفاظ على ولاء عملائها وسمعتها في السوق.

ونظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري وذلك عن طريق التحليل المالي للشركة بغية استخراج نقاط القوة والضعف.

فتقييم الأداء المالي أسلوب تستعمله جل الشركات، إذ أن التأمين في شركات التأمين ذو أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق و عدم الإضرار بسوق التأمين والاقتصاد ككل.

فالمقيم يستند في تقييمه على مجموعة من المؤشرات المساعدة في عملية التحليل المالي من أنظمة المعلومات المحاسبية و المالية، هذا من خلال ما توفره من بيانات خام يستمد من خلالها مؤشرات أداء الشركة.

أولا - أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية موضوع "تقييم الأداء المالي "، حيث يعد موضوعا شاسعا و مهما إذ يساهم في الوصول إلى أداة تقنية تساعد في الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها، إلا أن أهمية بحثنا هذا نابعة من الاقتصار على تقييم أداء شركة التأمين لما لها من خصوصية عن باقي الشركات، كون المنتوج التأميني غير ملموس وكذا لا يمكن للشركة التحقيق منه.

ثانيا - تحديد إشكالية البحث:

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الأداء المالي لشركات التأمين، ومن أبرزها نسب الملاءة والمردودية.

ومما سبق يبرز معالم التساؤل الرئيسي والذي يمكن صياغته على الشكل التالي:

- **ما هو دور فاعلية تحليل الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- فيما تتمثل موارد واستخدامات شركات التأمين ؟

-كيف يمكن لشركات التأمين ضمان مصالح المؤمن لهم و مواجهة التزاماتها آنيا اتجاههم ؟

-ما دور الملاءة و المردودية كمؤشرين ماليين لتحليل المركز المالي؟ وكيف يمكن لشركة التأمين **caat** معرفة أدائها المالي انطلاقا من هذين المؤشرين ؟

ثالثا - فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات وضعنا مجموعة من الفرضيات ،نذكرها فيما يلي:

- تتمثل موارد شركات التأمين في الأقساط المدفوعة من المؤمن لهم وعوائد الاستثمارات، أما استخداماتها فتكون في استثماراتها في مجالات أخرى.

- شركات التأمين تضمن مصالح المؤمن لهم عندما تتوفر لديها سيولة و ملاءة مالية جيدة تستطيع من خلالهما مواجهة التزاماتها.

-يتمثل دور الملاءة والمردودية في قياس الأداء المالي و كذلك تحديد الطبيعة المالية لشركة التأمين، وتستطيع الشركة الوطنية للتأمين معرفة أدائها المالي من خلال النتائج المتحصل عليها من تطبيق نسب هذين المؤشرين.

رابعا - أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لدراسة هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

-سعيا منا إلى توضيح الفرق بين أدوات التحليل المالي للشركات الاقتصادية وشركات التأمين.

-يعتبر مصطلح الملاءة هو مصطلح حديث النشأة في شركات التأمين.

خامسا - أهداف البحثّ :

- يتجسد الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها .

- إبراز طبيعة العلاقة بين الملاءة و المردودية في شركات التأمين و السبل المتبعة من اجل تحسين كل منها.

- إبراز قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها.

سادسا - أدوات تحليل الدراسة:

تتمثل الأدوات التي اعتمدنا عليها في البحث في جانبين مما يلي:

الجانب النظري: يعتمد البحث على مصادر متنوعة باللغة العربية، الفرنسية و الإنجليزية، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي و البحث في شبكة الانترنات، و هي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تشتمل هذه المصادر على الكتب و المجلات و التقارير، الملتقيات، الرسائل و المذكرات، و النصوص القانونية و التقارير المالية الصادرة عن هيئات مختصة و موثوق، أهمها قانون التأمينات في الجزائر، و التقارير التي يصدرها المجلس الوطني للتأمينات و المنشورة على شبكة الانترانت.

الجانب التطبيقي: اعتمدنا على الزيارة الميدانية التي تحصلنا من خلالها على البيانات و الإحصاءات ذات علاقة بملاءة و مرودية شركات التأمين.

سابعا -منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع و للإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الموضوعة سابقا، فإننا استخدمنا:

-المنهج الوصفي: و الذي نراه مناسبا وموافقا لموضوع بحثنا، حيث اعتمدناه في تقديمنا للإطار العام للتأمين وكذ فيما يتعلق بوصف شركات التأمين، وكذلك ماهية كل من الملاءة والمردودية .

-المنهج التحليلي: و الذي اتبعناه في تحليلنا لمختلف أساليب تحليل الأداء المالي لشركات التأمين.

-المنهج التاريخي: و الذي ظهر في عرضنا لنشأة التأمين وتطور قطاع التأمين في الجزائر حسب التسلسل الزمني.

ثامنا موقع الدراسات السابقة

نشير إلى أنه في حدود اطلاعنا على ما اجري من بحوث (رسائل ماجستير و أطروحات دكتوراه) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع " دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين " .ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين.ومن بين هذه الدراسات :

-الدراسة الأولى: دراسة الطالبة هدى بن محمّد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بقسنطينة، تحت عنوان: "تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، _دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT_ " لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية سنة 2005، و قد نشرت على شبكة الأنترنات، و كان الهدف من هذه الدراسة تبيان أن ضمان و تحسين الملاءة و المردودية في شركات التأمين يتم في إطار التوفيق و التبادل بينهما.

-دراسة الثانية:دراسة مختاري زهرة بعنوان "التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين" وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس دفعة 2011/2010، حيث قام الباحث بالتشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين وذلك باستخدام مختلف الطرق والأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي لإبراز نقاط القوة والضعف في الشركة.

عاشرا -هيكل البحث :

من اجل الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة و تحقيقا للأهداف المحددة سابقا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول تحت عنوان "**الإطار العام التأمين** " والذي يعد أساسا لإنشاء شركة التأمين حيث استعرضنا من خلاله في المبحث الأول مفهوم طبيعة التأمين، والمبحث الثاني تناولنا شركات التأمين انتهاء باستعراض تطور قطاع التأمين في الجزائر.
- الفصل الثاني كان تحت عنوان "**الملاءة والمردودية في شركات التأمين** " حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ملاءة شركات التأمين ،ثم في المبحث الثاني مردودية شركات التأمين و أخيرا تطرقنا إلى مختلف طرق وأساليب تحليل الأداء المالي لشركات التأمين.

- الفصل الثالث تحت عنوان تقييم الأداء المالي لشركة caat حيث بدأنا تقديم عام للشركة ثم تقديم وكالة caat للمدية ثم تحليل الوضعية المالية للشركة خلال 2018-2019

احدى عشر : الصعوبات

و في الأخير فقد واجهنا مجموعة من الصعوبات خلال انجاز هذه الدراسة، و لعل أهمها يتمثل في:

- عدة صعوبات ناتجة أساسا عن طبيعة الموضوع محل البحث وقلة المتخصصين في هذا المجال، خاصة على المستوى المحلي.
- قلة المراجع المتعلقة بالنسب المالية لشركات التأمين، وذلك لاختلافها عن النسب المالية في الشركة الاقتصادية .

الفصل الأول: نظرة حول التأمين و شركات التأمين.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتأمين

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل, و ذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول, وهي بيئة الاستثمار. فيعد هذا الأخير أي التأمين العنصر الداحض إلى كل العراقيل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الأمنية منها في بعض الأحيان, وذلك من خلال ميزته الخاصة في دعم الإنسان المستثمر في حالة وقوع الضرر. ولذلك سيسارع الإنسان منذ الأزل إلى ابتكار هذه التقنية التي توفر له الظروف المناسبة للإنتاج و العمل, فيا ترى فيما يتجلى هذا التأمين تعريفا و متى نشأ و ما هي الأسس التي يقوم عليها, و الخصائص التي تميز عقله, و الأقسام التي ينتمي إليها. كل ذلك سندرجه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم التأمين

أولا- نشأة التأمين:

نتاجا للسياسة التجارية المنتهجة إبان القرن 14 التي كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي آنذاك و خاصة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط, اهتدى الرجل الاقتصادي إلى ما يعرف بالقرص البحري [1] من أجل ضمان سلعته فكان يقترض صاحب السفينة أو التاجر مالاً مسبقا من مالك رؤوس الموال و تعهدوا له بإرجاعها له في حالة زائد فوائد إذا ألحقت السفينة بسلام, أما إذا أهلكت هذه الأخيرة فيحتفظ بمبلغ القرض , و من هذا نلاحظ و كأنه مؤسسة التأمين هو مالك المال و المؤمن هو التاجر, فإذا أهلكت السلعة دفع رب المال التعويض و هو القرض, أما إذا وصلت بسلام يدفع التاجر قسط التأمين و هي الفائدة. أما فيما يخص تقنيين التأمين فكان من طرف المشرع الفرنسي في القرن 17 و يرجع ذلك إلى السياسة التشجيعية للصناعة المنتهجة من طرف الدولة الفرنسية آنذاك, و التي يتطلب بالضرورة تأمين الأخطار التجارية الناتجة عن تصدير السلع المنتجة على البحار و المحيطات, و حذا حذوها كل من انجلترا و إيطاليا و

1 حديدي معراج ؛ مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛ 1999 ص 6.

هولندا و إسبانيا, كما أنشأت أول شركة للتأمين في إنجلترا سنة 1720 في مجال التأمين البحري, بعدما انتشرت عدة شركات في الدول الأوروبية.

كما ظهر التأمين البري إثر الحادثة التي وقعت في لندن بحرق 13000 منزل و حوالي 100 كنيسة, وتطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصا مع بداية الثورة الصناعية و انتشار الآلات في القرن 19, فظهر التأمين على المسؤولية و التأمين على حوادث المرور, و التأمين على الحياة. و اكتملت الصور المختلفة للتأمين للقرن 20 مع ظهور التكنولوجيا المختلفة, فكان التأمين على النقل البري و الجوي و محاضر الحرب, و التأمين على الزواج و الأولاد.

ثانيا- مفهوم التأمين:

لغة: التأمين من أمّن, أي اطمأن و زال خوفه, و هو بمعنى سكن قلبه, و كذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف, كذلك:

و لقد لجأ الإنسان إلى عدة وسائل لتغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي تصيبه في حياته منها الادخار, التضافر, لكن تبين مع مرور الزمن أنها غير كافية لمواجهة ما يتعرض له فاهتدى إلى فكرة جديدة تقوم على أساس تضامن الجماعة و هدفها الأساسي التعاون على تغطية الضرر التي قد يصيب أحد أفراد الجماعة, فتضمن له الأمن و الأمان, ومن هنا اشتقت كلمة التأمين التي ندرجها حسب التعاريف التالية:

حسب الفقيه جيرارد: [1] " التأمين عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر ملزم للجانبين يتضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر له".

وحسب ***Besson*** : [2] " التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤّمن تجاه طرف آخر يسمى المؤّمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بأن يعوضه عن الخسارة التي ألحقت به في حالة تحقيق الخطر"

و باختصار نستنتج بأن التأمين هو عبارة عن العقد بين المؤّمن و المؤّمن له. فيلتزم الأول بدفع القسط, و الثاني بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر, و يعتبر هذا الضمان جوهر العملية التأمينية و تحقيقه يبقى محتملا غير مؤكد و غير مستبعد في آن واحد.

---

[1] *د/ إبراهيم أبو النجا؛ الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد – الجزء الأول- دار النشر د م ج 1989 ص 45.*
[2] *أقاسم نوال , مرجع سبق ذكره ص 38-39.*

و لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري :" التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال, في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد و ذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤدي بها المؤّمن له للمؤمن"

المطلب الثاني: أسس التأمين

لقد اختلف الفقهاء في بيان تحديد أسس التأمين, فمنهم من يركز على الأساس الاقتصادي و الأخر على الأساس القانوني, و منهم من يرى أنه أساس فني.

أولا- الأساس الاقتصادي للتأمين:

يعتمد بالأخص على نظريتين إلا أنهم اختلفوا حول معيار تحديد هذا الأساس فمنهم من يرجعها إلى فكرة الحاجة و البعض الآخر يرجعها إلى فكرة الضمان.

نظرية التأمين و الحاجة:

يركز أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين هو ناتج عن الحاجة للحماية و الأمن, و ذلك أنّ أي خطر يحتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه و ممتلكاته من هذا الخطر. فهاته النظرية تمتاز بكونها تفسر كافة أنواع التأمين من الأضرار حيث توجد الحاجة للحماية من خطر معين, كما أنها تفسر غالبية أنواع التأمين لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة و غير جامعة. غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين , و غير جامعة لأنها لا تحيط بكل أنواع التأمين حيث توجد بعض أنواع التأمين لا ينطبق عليها معيار الحاجة الذي بنيت عليه هذه النظرية[1] .

نظرية التأمين و الضمان:

يعتمد أصحاب هذه النظرية على أنّ الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية تتمثل في تحديد المركز المالي و الاقتصادي و التأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدد. و يؤخذ على هذه النظرية أنها لا تتصدى لبيان أساس التأمين, ذلك أن معيار الضمان التي تقوم عليه هاته النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي يترتب على التأمين بعد إبرامه. و من ثم لا تصلح أساسا له , زيادة عن ذلك

[1] احمد حلمي جمعة ."محاسبة عقود التامين" .دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.2010.ص 25.

فإن الضمان لا يقتصر على التأمين فقط حيث تحقق أنظمة أخرى للأفراد هاته الخاصية دون أن يطلق عليها صفة التأمين[1].

ثانيا- الأساس القانوني للتأمين:

يرى أنصار هذا المذهب أي أساس التأمين قانوني محض لكن اختلفوا في كيفية تحديد معيار أو العنصر الذي يعتمد عليه, فالبعض يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي ينتج عنه الضرر الذي يسببه الضرر, بينما يرى طرف آخر بأن التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له. وهو المعيار القانوني للتأمين[2].

1- نظرية التأمين و الضرر:

يرى هذا الاتجاه أن التأمين لابد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل, إذ أن التأمين هو نظام الحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل, وهو لا يحقق هاته الحماية إلا إذا كان الهدف منه إصلاح الضرر الذي يسببه الخطر و يصيب ذمة الإنسان المالية, و على ذلك فإن الضرر هو أساس التأمين.

و نلاحظ بأن هذا المعيار لا يصلح أساسا لكافة أنواع التأمين على الرغم من أن أنصار هذه النظرية يؤكدون على وجود عنصر الضرر فيها.

2- نظرية التأمين و التعويض:

يرى أنصار النظرية أن أساس التأمين ليس الضرر في حدّ ذاته, و إنما الهدف من التأمين هو التعويض, أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر, لأن هذا التعويض يوجد في كافة أنواع التأمين عكس الخطر الذي ينعدم في بعض أنواع التامين.

---

[1] د/ ابراهيم أبو النجا مرجع سبق ذكره.

[2] ابراهيم علي ابراهيم "التامين و رياضياته مع التطبيق عاى تأمينات الحياة و إعادة التامين "الدار الجامعية. الإسكندرية .2002-2003 . ص53

و يؤخذ على هذه النظرية بأنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية لعملية التأمين و هي حماية الإنسان من الخطر و الأسس الفنية التي تقوم عليها[1] .

ثالثا- الأساس الفني للتأمين:

يرى الفقهاء الذين نادوا بهذا المذهب تأسيس التأمين وفق أسس فنية وذلك بإحداث عملية تعاون يقوم بها المؤمن بتنظيمها بتجميع المخاطر التي يتعرض لها و إجراء المقاصة وفق قوانين الإحصاء, غير أنهم انقسموا إلى فريق النادي بحلول التعاون المنظم على أساس سبيل التبادل المبني على الصدفة البحتة, و فريق ينادي بنظرية التأمين كمشروع منظم فنيا.

-نظرية حلول التعاون علة سبيل التبادل محل الصدفة البحتة:

تعتمد هذه النظرية في حقيقة الأمر على عملية التعاون بين المؤمن لهم الذين توجهون مخاطر متشابهة, فالمؤمن لهم هم الذين يضمنون تغطية مخاطرهم بأنفسهم و يقتصر دور المؤمن على الإدارة و التنظيم, التعاون بين الأعضاء وفقا لأسس فنية تحدد منذ قبل كتحديد القسط الذي يدفعه كل عضو مع درجة احتمال وقوع الخطر.

لقد اعتمدت هذه النظرية على الأساس الفني مهملة الأساس القانوني الذي هو مكمل للجانب الفني للتأمين, و هذا ما يولد نقص فيما مدى فعالية هذه العملية إذا اهتمت بعملية التعاون المنظم الذي يقوم بجلب المنفعة للمؤمن و لم تهتم بمركز المؤمن له و حقوقه و التزاماته و بالتالي هناك فجوة في هاته النظرية يستوجب عل المشروع استدراكها و ذلك من خلال الجمع بين كل من المعيار القانوني و المعيار الفني للتأمين[2].

- نظرية التأمين كمشروع منظم فعليا:

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن عقد التأمين يتطلب مشروع منظم لأنه ليس كباقي العقود لأنه ينطوي على عملية فنية تهدف إلى تجميع المخاطر و إجراء المقاصة و تحديد القسط الذي يدفعه المؤمن و لذلك فإن عقد التأمين لابد أن يبرم عن طريق هذا المشروع المنظم فنيا. هذا التنظيم هو الذي يعتبر الأساس الفني للتأمين, و قد أنجبت هذه النظرية عنصرا جديدا وهو المعيار الفني لعقد التأمين غير أنه غير كافي , لأن المعيار التي تأخذ به هذه النظرية لا يقتصر على التأمين حيث يوجد العديد من عمليات المضاربة تدار بواسطة مشروعات منتظمة فنيا, دون أن يطلق عليها وصف التأمين.

[1] احمد حلمي جمعة . مرجع سبق ذكره . ص26
[2] د/ إبراهيم أبو النجا مرجع سبق ذكره

مما سبق يظهر بأن النظريات السابقة تنظر إلى جانب واحد من جوانب التأمين حيث يقتصر بعضها على الجانب الاقتصادي و البعض الآخر على الجانب القانوني و الفني, لكن في حقيقة الأمر لا يمكن الاستغناء عن معيار من هذه المعايير الثلاث أو الفصل بينهما في عقد التأمين, إذاً فالتأمين هو التعاون بين المؤمن لهم القائم على أسس فنية الذي ينظمه المؤمن و يلتزم فيه بتغطية الخطر مقابل التزام المؤمن لهم بدفع الأقساط, من هذا نستنتج بأن عقد التأمين ينطوي على أسس قانونية و اقتصادية و فنية تجعله مميز عن باقي العقود الأخرى.

المطلب الثالث:مبادئ و خصائص عقد التأمين

أولا- مبادئ التأمين:

يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها: [1]

1- مبدأ حسن النية:

يلتزم المتعاقدين بإدلاء بجميع البيانات التي عقد التأمين فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات و الشروحات التي تخص عملية التأمين, أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد و الاستثناءات, و عليه فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية و إخلال بهذا المبدأ يستلزم مباشرة بطلاق العقد,

2- مبدأ المصلحة التأمينية:

يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له و المؤمن و ذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين, فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر, و هذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد .

3- مبدأ التعويض:

يستلزم هذا الأخير أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة وفق الخطر المؤمن له, و يتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض و يطبق على هذا المبدأ في كافة عقود التامين بخلاف عقد تأمين الأشخاص[1].

[1] حديدي معراج ؛ مرجع سبق ذكره

4- مبدأ المشاركة:

حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع تأمين واحد و لنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين, بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقا لنسبة تأمينه أو بما يعادل القسط المحصل عليه[2].

ثانيا- خصائص التأمين

يتميز عقد التأمين بمجموعة من الخصائص نذكر منها على سبيل المثال: [3]

1- عقد التأمين عقد رضائي:

يعني أنه لا ينعقد إلا بموافقة إدارتي طرفي العقد بالتوافق الإيجابي و القبول و يستلزم الإثباتات الكتابية علة وثيقة التأمين و يوقع من الجانبين.

2- عقد التأمين عقد ملزم للجانبين:

في هذا العقد يأخذ الطرفين صفة الدائن و المدين في نفس الوقت, فالمؤمن له يلتزم بدفع الأقساط أما المؤمن يلتزم بتعويض الخسارة, فالتزام الأول يكون محققا بينما التزام الثاني يكون معلقا.

3- عقد التأمين عقد معاوضة:

و نعني بذلك صفة التعويض التي تميز عقد التأمين فيدفع المؤمن له قسط مقابل تعويضه على الخطر في حالة وقوعه و يستقبل المؤمن الأقساط تعويضا لحمايته في حالة وقوع الخطر.

4- عقد التأمين عقد إذعان:

و يعتبر هذا الأخير بأنه عقد تعسفي لأن في عقد التأمين هناك الطرف القوي الذي يملي شروطه, و ما على المؤمن له إلا الرضوخ أو الخضوع لهذه الشروط أو رفضها باستثناء التأمينات الإلزامية.

---

[1] عبد الإله نعمه جعفر "النظم المحاسبية في البنوك و شركات التامين"دار المناهج للنشر و التوزيع. الأردن.الطبعة الاولى. 2007.ص 69

[2] إبراهيم علي إبراهيم . مرجع سبق ذكره . ص 64

[3] أقاسم نوال ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 42

5- عقد التأمين عقد قانوني:

بمعنى أن المشرع ينظم عقد التأمين في نصوص و أحكام قانونية يعمل بها في حالة نزاع أو خلاف قائم.

المطلب الرابع: أقسام التأمين:

ينقسم التأمين إلى قسمين أساسيين: [1]

1- تقسيم التأمين من ناحية الشكل:

يعود هذا التقسيم إلى مشكل الهيئة التي تقوم بها عمليات التأمين و بالتالي ينقسم هذا التأمين إلى تأمين تعاوني و تأمين بأقساط محددة.

***التأمين التعاوني:**

و هو ذلك التأمين التي تقوم به جماعة يتفق أفرادها على تعويض الأضرار التي قد تنزل بأحدهم نتيجة تحقق خطر معين و ذلك من مجموع الاشتراكات التي قد يلتزم كل فرد من الجماعة بدفعها و يتميز هذا النوع من التأمين بأن كل فرد في جماعة التأمين التعاوني يجمع في شخصه صفتي المؤمن و المستأمن, أي الاشتراك الذي يدفعه كل عنصر قابل للتغيير .

إن اجتماع صفتي المؤّمن و المستأمن في كل فرد من أفراد الجماعة يعتبر الخاصة المميزة, فالتأمين التعاوني لا يهدف إلى تحقيق ربح لأعضائه و إنما إلى توزيع الخسائر عليهم, فأعضاء الجماعة هم المستأمنون و هم الذين يدفعون التعويض لمن يصاب بخطر ما.

أن يكون الاشتراك الذي يدفعه كل عضو قابلا للتغيير, فإذا زادت التعويضات المطلوبة عن الاشتراك المجتمعة أمكن مطالبة الأعضاء بقسط تكملي لتغطية التعويضات, و إذا نقصت التعويضات المستحقة بنسبة الناقص من الاشتراكات. في هذا النوع من التأمين تقوم مسؤولية تضامنية بين أعضاء الجامعة بحيث يتحمل الموسر منهم نصب المعسر, و نظرا لخطورة هذه الخاصية التي قد تدفع الأفراد إلى عدم الإقبال على هذا النوع من التأمين, فإن هذه الهيئات لجأت إلى تحديد حد أقصى لا يتجاوز مسؤولية العضو[2].

---

[1] د/ إبراهيم أبو النجا ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 47.

[2] عبد اللطيف محمود المحمود"التامين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية" دار النفاءس للنشر. الطبعة الاولئ. 1996. ص 30

*** التأمين بأقساط محددة:**

يتعهد المؤّمن بأن يدفع التعويض المالي عند تحقق الخطر, و ذلك مقابل أقساط محددة يلتزم المؤمن بدفعها و خصائص هذا النوع من التأمين عكس خصائص النوع السابق ففيه استقلال لشخصية المؤّمن عن شخصية المستأمن و فيه يتحدد القسط و التعويض المالي مقدما.

في هذا النوع من التأمين تستقل شخصية المؤمن عن شخصية المستأمن كما قلنا سابقا بالمؤمن هم جماعة المساهمين الذين تمثلهم شركة التأمين و في مواجهتهم جمهور المستأمن الذين يلتزمون بدفع الأقساط, فإذا زادت الأقساط المدفوعة عن قيمة التعويضات كانت الزيادة ربعا للشركة و لا يستطيع المستأمنون المطالبة بها.

يحدد هذا النوع القسط مقدما فيعرف المستأمن وقت إبرام العهد مقدار ما سيدفعه من أقساط و الشركة هي التي تحدد الأقساط وفق أسس علمية (جداول الإحصاء التي لديها).

و أخيرا فإن مقدار ما يلتزم به المؤمن عند تحقق الخطر يتحدد أيضا وقت إبرام العقد سواء كان ذلك بتحديد التزام المؤمن بمبلغ معين كما في حالات التأمين على الحياة أو بوضع حد أقصى لا يتجاوزه التزام المؤمن كما في التأمين في الأضرار[1].

2- تقسيم التأمين من ناحية الموضوع:

أتفق أغلب فقهاء التأمين على تقسيم التأمين من حيث الموضوع إلى تأمين بحري و بري و جوي, و ينقسم التأمين البري إلى تأمين اجتماعي و تأمين خاص و التأمين البري الخاص ينقسم بدوره إلى تأمين على الأشخاص, و تأمين على الأضرار, و سنقوم بشرح ذلك بالتفصيل:

*** التأمين البحري و البري و الجوي:**

أساس هذا التقسيم هي طبيعة المخاطر المؤمن منها و هو أول تقسيم يجب إجرائه للتمييز بين التأمين البري الذي ينهي إليه التأمين على الحياة و غيره من أنواع التأمين.

[1] *قرار مؤرخ في 14يوليو 2011"الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "العدد 56*

فالتأمين البحري هو أقدم أنواع التأمينات ظهورا, و يهدف إلى تغطية مخاطر البحر, أي مخاطر السفينة و ما تحملها, أما الأشخاص فلا يدخلون في التأمين.

أمّا التأمين البري فهو التأمين الذي يغطي كل المخاطر الأخرى التي لا تدخل تحت أيّ نوع من الأنواع الثلاثة السابقة.

*** التأمين الخاص و التأمين الاجتماعي:**

التأمين الخاص الذي يؤمن الشخص الاحتياط للمستقبل و يؤمن لنفسه أو لذويه, أمّا التأمين الاجتماعي هدفه تحسين حالة طبقة اليد العاملة أي تأمين أفرادها ضد ما يتعرضون له, و دفع هذا التأمين لرغبة الدول في مساعدة الصحة الشغلية, لأنهم أكثر تعرض للخطر و الأضرار و لهذا تجعله الدول إجباريا لتحقيق سياسة اجتماعية عادلة[1].

*** التأمين على الأضرار و على الأشخاص:**

التأمين على الأضرار يهدف إلى تعويض المستأمن على الضرر الذي أصاب ذمته المالية نتيجة خطر معين. أمّا التأمين على الأشخاص هو تعهد للمؤّمن بأن يدفع للمستأمن **و** إلى شخص آخر مبلغا من النقود أو إيراد مرتبا عن تحقق حادثة متعلقة بشخص هذا الأخير كالوفاة أو المرض و ذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع أقساط دورية معينة[2].

الجدول (01-01) : أقسام التامين حسب الخطر المؤمن منه و مدة العقد .

	الخطر المؤمن عليه	مدة العقد
تأمينات الأشخاص	تامين الحياة	طويل الأجل
	الأضرار الجسدية	قصير الأجل سنويا غالبا
تأمينات الأضرار	الأخطار المتعلقة بالممتلكات و أخطار المسؤولية المدنية	

[1] *عبد الجبار محمد عبيد السبهاني " شبكات الأمان و الضمان الاجتماعي " مجلة الملك عبد العزيزرقم 23*
[2] *مختار ابو بكر "الحل الشرعي للتامين علي و الممارسات العملية . الحياة. مؤتمر دولي حول الصرفة الإسلامية. التوجيهات النظرية 15-16 جوان 2010.*

المبحث الثاني : ماهية شركات التأمين

تعد شركات التأمين الملجأ الأول والأخير للأشخاص من أجل وقاية أنفسهم وممتلكا من مختلف الأخطار المحتمل تحققها، وتعمل هذه المؤسسات على توفير الأمن والطمأنينة للأفراد وتسمح لهم باستثمار هذه الأموال في مختلف آلات للمساهمة بدور فعال في التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين وخصائصها

تعتبر شركات التأمين أهم الشركات التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية والتنموية لأي دولة، وهنا سنتطرق إلى تعريفها وكذا الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات.

أولا:مفهوم شركات التأمين:

لقد أعطيت عدة تعاريف لشركات التأمين نذكر منها

تعريف 1: تعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمار ها نيابة عنهم، مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية و الشركات و صناديق الاستثمار،و تقديم تعويض للأفراد عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها .

كما بإمكانها تحقيق قدر من الأرباح طالما هي تتبع سياسة تحليل ودراسة مختلف البيانات المتوفرة لديها عن المؤمن لهم، مما يمكنها من حساب وتقدير الأقساط بصورة عادلة والمطلوب دفعها.[1]

تعريف 2: تتمثل شركات التأمين في المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت، حيث تتول هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده.[2]

[1] رسمية قرياص، الأسواق المالية والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص79

[2] مختار الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين في النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص163-164

تعريف 3: يمكن تعريف شركات التأمين:" مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم، ثم

إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهي بذلك تساهم في تمويل وتوفير الاحتياجات المالية لمختلف أنشطة الأعمال.[1]

بقوله: "شركات التأمين وإعادة 7- من المرسوم 95 تعريف المشرع الجزائري: عرفها في

التأمين هي شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين وإعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به".

فمن هذه المادة يتبين لنا أن شركات التأمين تنشط ضمن إطار قانوني وأن نشاطها قائم على أساس توفير الأمان للمؤمن له من خلال تعويض الضرر.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لشركات التأمين بأنها نوع من المؤسسات المالية، التي تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها مقابل عائد يشاركون فيه وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا:خصائص شركات التأمين

تتمتع منشآت التأمين في معظم دول العالم خاصة الدول المتقدمة اقتصاديا، بوضع خاص وذلك لما تقدمه من خدمات أساسية ولازمة للإبقاء على النمو والتقدم الاقتصادي بل وتطويره حيث أن منشآت التأمين تخدم الاقتصاد القومي على ميادين كبيرة أهمها :[3]

1-في ميدان التمويل: تقوم منشآت التأمين بتجميع الأقساط من المستأمنين وتكديسها في احتياطات قابلة للاستثمار في مجالات متعددة، وبذلك فإنها تعتبر مصدرا هاما من مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

[1] *أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية(تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين)، دار النهضة العربية، لبنان، 1986 . ص8*

[2] *صالح سليمان، المحاسبة في المنشآت المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، بيروت، 1999 ، ص 17*

[3] محمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية، مصر، 2007 ، ص6

2-في ميادين العمالة: تحتاج منشأة التأمين إلى إداريين فنيين للعمل داخل المنشأة وتحتاج كذلك إلى جيش من الوكلاء والسماسرة للعمل خارج المنشآت.

3-في ميدان اقتصاديات النشاط: تحافظ منشآت التأمين على رأس المال من الضياع بسبب الأخطار التي قد يتعرض لها عند استثماره في السوق ومن أمثلة هذه الأخطار خطر الحريق الذي قد يواجه رأس المال المستثمر في المباني أو الممتلكات الأخرى، خطر السرقة التي قد يواجه رأس المال عند إشراك غير صاحبه في تداول، خطر الضياع أو الهلاك في حالة النقل وما إلى ذلك من أخطار

4-في الميدان الاجتماعي: كانت فكرة التأمين ولا تزال ملجأ للحكومات والهيئات والأفراد في تأمين حياة اجتماعية واقتصادية مستقبلية سواء للعامل، للفلاح، أو للموظف ولأي صاحب مهنة أخرى وعائلتهم.

المطلب الثاني:الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين

تختلف الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين من دولة لأخرى حسب الظروف الحاصلة، ويمكن إجمال القوائم المشتركة والشروط العامة التي يجب توفرها فيما يلي :[1]

1- إجازة أو رخصة التأمين: لكي تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة .

2-رأس المال: يشترط في الشركات التأمين كغيرها من الشركات أن لا يقل رأسمالها عن حد معين يختلف من بلد لآخر وتبعا لحجم ونوع التأمين الذي تقدمه..

3-السجلات والدفاتر: يشترط في الشركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي تتم من خلال تقييد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط .

4-العمل على استثمار الأقساط: تعتبر شركات التأمين وعاءا ادخاريا كبيرا كونها تقوم بجمع الأموال من خلال الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم واستثمارها إما مباشرة عن طريق إنشاء مشاريع خاصة بها أو تقديمها للمستثمرين على شكل قروض.

5-الالتزام اتجاه المؤمن لهم: على شركات التأمين الالتزام بدفع جميع المستحقات العينية والمادية للمؤمن لهم عند وقوع الخطر.

[1] *علي المشاقبة و آخرون، ، إدارة الشحن والتأمين، دار صفاء، عمان، 2003 ،ص112*

6-الوديعة: هي عبارة عن مبلغ أو رهن يتم إيداعه لدى السلطات النقدية وذلك لحماية حقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق للمؤمن لهم.

7-العمل على نشر وتطوير التأمين داخل المجتمع بهدف تنمية و تطوير الوعي التاميني في المجتمع.

8- إدراج اسم الشركة في السوق المالي .

9-ان تهدف إلى التنمية وتطوير النواحي الاقتصادية في المجتمع.

10-تشترط بعض الدول أن تكون شركة التأمين مساهمة

المطلب الثالث : وظائف شركات التأمين

إن تنوع و تعدد شركات التأمين أدى إلى تنوع وظائفها، حيث أصبحت تمارس الأنشطة الرئيسية التالية **1- إدارة العمليات :**

شركة التأمين باعتبارها مؤسسة مالية تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم باستثمارها، ومن مجموع هذه الأقساط والعوائد تخصم التكاليف، والمبالغ التي تدفعها الشركة في صورة تعويضات وعوائد للمؤمن لهم (المستفيدين)، ليتبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة.

هذه هي المهمة الرئيسية لإدارة عمليات شركة التأمين، وبالتالي فهي تقوم بالاكتتاب بالإضافة إلى العمل على تخفيض تكاليف العمليات والإسراع في تحصيل الأقساط.

1-1- وظيفة الاكتتاب: يشير الاكتتاب إلى عملية اختيار وتصنيف طالبي التأمين، والمكتتب هو الشخص الذي يقرر قبول أو رفض الطلبات، والهدف الأساسي للاكتتاب هو إظهار أرباح في دفاتر العمل التجاري، ويسعى المكتتب دائما لاختيار أنواع معينة من طالبي التأمين ورفض الأخرى، وذلك للحصول على محفظة مربحة من الإخطار القابلة للتامين [1]

من خلال هذه الوظيفة تستطيع الشركة توفير الحماية ضد سوء اختيار عملائها، كما أن نجاح إدارة الاكتتاب في أداء وظيفتها يعود بالدرجة الأولى على نجاح الشركة فإذا كانت معايير قبول طلبات التأمين متشددة فقد لا تكفي الوثائق الصادرة لتحقيق التشغيل

[1] *منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، مركز دلتا للطباعة، مصر، 2008 ، ص 407*

الاقتصادي للشركة والعكس إذا كانت المعايير متساهلة فقد يؤدي إلى تعرض الشركة لخسائر كبيرة .

2-1-خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط: يشير خبراء التأمين على أن معظم شركات التأمين قد حققت نجاحا فيما يتعلق بالتعامل مع تكاليف العمليات (التعويضات التي تدفع للمستفيدين)، خاصة مع وجود الحاسوب، كما أنها نجحت في تحقيق سرعة تحصيل الأقساط مما يساعد على سرعة الاستثمار فيها، وذلك من خلال تأجير صندوق للبريد في كل منطقة يوجد بها عدد كاف من المؤمن لهم.

2-إدارة النشاط التسويقي:

تعتمد شركات التأمين على عدة قنوات بهدف تسويق خدماتها التأمينية منها: التسويق المباشر، الوكلاء والمنتجون، وكذلك التسويق من خلال شركات التأمين الأخرى.
والتسويق الناجح للخدمة التأمينية يشتمل على تقديم تشكيلة متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى الزبائن المحتملين بأقل تكلفة ممكنة.

2-1--التسويق المباشر: في هذه الحالة يكون الاتصال المباشر بين الراغب في التأمين والشركة المعنية، كما يتبع له التعرف على أنواع الوثائق المقدمة والمزايا التي تتصف بها الشركة مما يساعده على اختيار ما يناسبه من أنواع التأمينات المتاحة .

2-2-الوكلاء والمنتجون: إن الوكيل أو المنتج يمكنه إظهار أهمية التأمين، ومساعدة العميل على الاكتتاب في وثيقة أو أكثر لأن الوكلاء أو المنتجون يمثلون المصدر الرئيسي لعمليات التأمين، وهذا باعتبار الخدمة التأمينية خدمة آجلة لا يعرف الكثيرون أهميتها الاقتصادية .

2-3-شركات التأمين الأخرى: عن طريق عمليات إعادة التأمين، ويتم ذلك عندما تتنازل الشركة عن جزء من الخطر الذي قبلته شركة أخرى، والتي تلتزم بتحمل جزء من التعويض، وحصولها في المقابل عن جزء من (الخطر) قسط التأمين والذي يسمى بقسط إعادة التأمين، وتسمى الشركة الأولى التي تعاقدت مع الوثيقة الأصلية بشركة التأمين المباشر، والشركة الثانية يطلق عليها شركة إعادة التأمين.

3-تحديد قيمة قسط التأمين (تحديد احتمالات الخطر):[1]

يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير المختص في تقدير احتمالات وقوع الخطر أو الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من متغيرات يكون لها تأثير في أحداث تلك المعدلات مستقبلا، لا تقتصر مهمة الخبير على تحديد احتمال وقع الخطر وإنما عليه أيضا أن يقوم بتقديرات بشأن التكاليف المحتملة..

4-إدارة الاستثمار (الأصول والخصوم)

4-1-إدارة الخصوم: تعتبر المخصصات الجانب الأكبر من خصوم شركات التأمين بوجه عام، حيث أن المبالغ التي تتوقع الشركة أن تدفعها للمستفيدين (المؤمن لهم) خلال الفترة التي يغطيها قسط التأمين وعادة ما تكون سنة يتم إضافتها إلى حساب المخصصات، فعندما تقوم الشركة بدفع بعض التعويضات ينخفض رصيد كل من المخصصات، وفي حالة زيادة قيمة المدفوعات عن قيمة المخصصات يعتبر ذلك خسارة، مما يؤدي إلى انخفاض حقوق الملكية بما يعادل تلك الزيادة، والعكس في حالة انخفاض قيمة المدفوعات عن قيمة المخصصات يرتفع رصيد حقوق الملكية[2].

4-2-إدارة الأصول: يمثل جانب الأصول في ميزانية شركات التأمين محفظة الاستثمارات فهي بمثابة خليط من أوراق مالية واستثمارات مالية واستثمارات عقارية، ورهنات وقروض، بالإضافة إلى استثمارات أخرى، كما أن سياسة الاستثمار تعتمد على مبدأين، يتمثل المبدأ الأول في استثمار أقساط التأمين فور استلامها والذي يؤثر في جانب الأصول بالزيادة في الاستثمارات، كما يؤثر في جانب الخصوم بالزيادة في المخصصات والتي يخصم منها ما يدفع كتعويضات للمؤمن لهم، أما المبدأ الثاني فهو اعتبار رأس المال والاحتياطات بمثابة الجزء الذي يمكن من خلاله تحقيق الحماية من أي خسائر قد تنجم عن انخفاض قيمة تلك الاستثمارات[3].

[1] فلاح الحسن حسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000 ، ص 195

[2] -اسامة عزمي سلام.اشقيري نوري موسئ " ادارة الخطر و التامين "دار الجامد للنشر و التوزيع.عمان . 2007.0ص 157-164

[3] نفس المرجع السابق .

المطلب الرابع: القوائم المالية لشركات التامين

تعد القوائم المالية جزءا من التقرير المالي، وهي الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات

. المحاسبية إلى المستفيدين منها، وفي معظم الأحوال تشمل القوائم المالية التالية

1- **قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي**: تعتبر الميزانية بيانا لكافة الأحداث التي تتم تسجيلها

في المؤسسة وقد جرى العرف لإعدادها في شكل يتضمن الجانب الأيمن منه عناصر الأصول و يتضمن

الجانب الأيسر الالتزامات (انظر الملحق الأول)[1].

2- حساب النتيجة (جدول حسابات النتائج): هو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والنواتج خلال السنة

المالية، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزا بين الربح والخسارة[2]. انظر الملحق الثاني).

3- جدول التدفقات المالية(جدول تدفقات الخزينة): وهو يوضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو خارجة .

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة

على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها (أنظر الملحق الثالث).[3]

4- جدول تغير الأموال الخاصة: يعبر عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تتمثل في: النتيجة الصافية للسنة المالية، توزيع النتيجة والمخصصات خلال السنة المالية(انظر الملحق الرابع)

---

[1] سالمي محمد الدينوري،" قائمة التدفقات في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية) "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009 ، ص 2

[2] *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، " قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية "، العدد 19 ، مؤرخ في 26 يونيو 2008*

[3] *الجريدة الرسمية الجزائرية . مرجع سبق ذكره*

الملحق 1): (جدول الميزانية (قائمة المركز المالي)

حصيلة السنة المقفلة.....

الأصل المالي	ملاحظة	N الإجمالي	اهتلاك الرصيد	N صافي	صافي N-1
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء – (المنتوج الإيجابي أو السلبي) أصول ثابتة معنوية أصول ثابتة عينية أراضي مباني أصول ثابتة مادية أخرى أصول ثابتة مادية أخرى أصول ثابتة يجري إنجازها أصول مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ض ا رئب مؤجلة عن الأصول					
مجموع الأصول الغير جارية					
أصول جارية مؤونات فنية لعمليات التامين حصة التأمين الاقترانية المسندة حصة إعادة التأمين المسندة حسابات دائنة واستخدامات مماثلة المتنازل، المؤمنون، وسطاء التأمين ، المدينون الضر ائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
مجموع العام للأصول					

Source : ministère des finances, CNC : avis n° 89, ibél, Algérie, 2011, p78

حصيلة السنة المقفلة في .....

الخصوم المالية	ملاحظة	n	n-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال المكتتب غير المدفوع علاوة واحتياطات (احتياطات مدمجة) فوارق إعادة التقييم فوارق المعادلة			
النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع			
رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات تقنية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين مؤونات فنية لعمليات التأمين عمليات مباشرة الموافقات ديون وموارد وحسابات ملحقة المتنازل له والحسابات الملحقة مؤمنين، وسطاء التأمين دائنون ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع العام للخصوم			

Sourse :ministère des finances. op-cit ,p 79.

الملحق الثاني : جدول حساب النتيجة

البيان	الملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
أقساط مكتبية على العمليات المباشرة أقساط مقبولة أقساط مكتبية مؤجلة أقساط مقبولة مؤجلة أقساط مقبولة مؤجلة أقساط مكتبية للسنة خدمات (مطالبات) على العمليات المباشرة خدمات (مطالبات) بالموافقة خدمات (مطالبات) السنة عمولات مقبولة لإعادة التأمين عمولات مدفوعة لإعادة التأمين عمولات إعادة التأمين عمولات مدفوعة إعانات الاستغلال لنشاط التأمين **1-هامش التأمين الصافي** الخدمات والاستهلاك الأخرى أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة الإنتاج المثبت المنتوجات التشغيلية الأخرى مخصصات الاهتلاك، المؤونات وخسائر القيمة الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات **2- النتيجة التشغيلية** المنتوجات المالية الأعباء المالية **3- النتيجة المالية**			
4- النتيجة العادلة قبل الضريبة (2+3) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية **5-النتيجة الصافي للأنشطة العادية** العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) **6- النتيجة غير العادية** **7- النتيجة الصافية للسنة المالية** حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية **8- النتيجة الصافية للمجموع المدمج** منها: حصة ذوي الأقلية حصة المجمع			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة .الحسابات قواعد تسييرها، ص 30

الملحق الثالث : جدول التدفقات المالية (الطريقة المباشرة)

من الفترة .....إلى .....

البيان	الملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة عن التأمين وإعادة التأمين المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين المبالغ المدفوعة للدولة والهيئات المختلفة الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة **تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)** تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوصيفات التالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التعويضات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
)تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج			
تأثير تغييرات سعر الصرف على السيولات تغير الخزينة للفترة (أ، ب، ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
أموال تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: وزارة المالية، المجلس الوطني، الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين و إعادة التأمين.

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

من الفترة .....إلى.....

البيان	الملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية **صافي نتيجة السنة المالية** تصحيحات (تسويات) ل الإهتلاكات والمؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المؤونات التقنية (الحوادث والاشتراكات) تغير الحقوق المستأمن، وسطاء التأمين والمتنازلين تغير الديون المستأمن، وسطاء التأمين والمتنازلين نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات من اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات)تأثر تغير محيط الإدماج (التجميع) (1			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة راس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ، ب، ج) الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر معاملات الأجنبية			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر: وزارة المالية، المجلس الوطني، الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين و إعادة التأمين.

الملحق السادس: جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر n-2						
التغيرات في السياسة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة أ رس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر n-1						
التغيرات في السياسة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر n						

المصدر: القانون رقم07- 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، ص 134،135

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا العناصر الأساسية التي تبين حقيقة التأمين بداية بالخطر والتأمين و انتهاء بهيئات التأمين، فالخطر يمثل الخسارة التي قد تصيب الفرد سواء في شخصه أو ممتلكاته.

و ينقسم الخطر الذي يدخل في دراسة التأمين علي الأخطار الأشخاص، أخطار الممتلكات و أخطار المسؤولية المدنية، و ليس كل خطر هو قابل للتأمين، فهناك عدة شروط حتى تقبل شركات التأمين تغطية هذا الخطر.

لمواجهة الخطر يلجأ الإنسان إلي عدة طرق منها الوقاية، الادخار و التأمين، و هذا الأخير يعتبر من أكثر الطرق انتشارا و شيوعا.

كما حاولنا ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم والتقنيات التي يستند عليها نشاط التأمين، والتي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى، وكذا أهميته الاجتماعية والاقتصادية، كما أعطينا نظرة عن نظام التأمين في الجزائر الذي نعتقد أنه لا يزال قوة كامنة و على السلطات المشرفة عليه بذل الجهد اللازم لتطويره وإنعاشه بالنظر إلى أهميته.

لكن في الواقع لا يمكن لشركات التأمين ممارسة هذا النشاط بمعزل عن نشاط آخر مكمل له ألا وهو النشاط المالي، فهي تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط (مدخرات) ثم تقوم بعد ذلك بتوظيف هذه الأموال (الاستثمارات) بحكم الفارق الزمني بين تحصيل الأقساط وأداء مبلغ التأمين، و نتيجة لهذين النشاطين يمكن لشركات التأمين تحقيق عوائد معتبرة على أموالها المستثمرة، ولكن في مقابل ذلك يجب عليها أن تكون في أية لحظة مستعدة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم، فكيف يمكن لها ذلك؟

الفصل الثاني

ملاءة ومردودية شركات التامين

مقدمة الفصل الثاني:

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي وهذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل عند دراسة و تحليل الأداء المالي تقوم شركات التأمين غالبا بمجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة و نوعية الدراسات أو التحليل القائم به سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي لشركة أو تقييم الماضي أو لدراسة الحاضر و التنبؤ بالمستقبل، و للتعرف على ملاءة و مرودية شركات التأمين ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث يتناول الأول ملاءة شركات التأمين من خلال التعرف على ماهيتها و العوامل المؤثرة والمخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين و الثاني مردودية شركات التأمين والثالث التعرف على أساليب التحليل المالي من خلال التعرف على مؤشرات التوازن المالي ،و النسب المالية لشركات التأمين ،و في الأخير التداخل بين الملاءة و المردودية.

المبحث الأول: الملاءة المالية في شركات التأمين

إن الاهتمام بدراسة مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق ملاءة شركات التأمين لها أهمية كبيرة ، و لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب المتعلقة بملاءة شركات التأمين من خلال التعرف على مفهوم الملاءة المالية و أهميتها في شركات التأمين، و أخيرا المخاطر التي تواجه الملاءة المالية في هذه الشركات.

المطلب الأول: ماهية الملاءة في شركات التأمين

يعتبر هذا المطلب كتقديم لملاءة شركات التأمين، إذ نحاول من خلاله التعرف على الملاءة المالية لشركات التأمين و مختلف المفاهيم المرتبطة بها ، بالإضافة إلى أهميتها في هذه الشركات.

الفرع الأول:تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين

الملاءة (la solvabilité) بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو السداد للالتزامات، وفي مجال التأمين هناك تعريفات عديدة أهمها:

يرى البعض أن الملاءة المالية لشركات التأمين يقصد بها قوة و متأنية مركزها المالي ، و بذلك يمكن القول بأن شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي في سنة ما إذا زادات الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من تعويضات و مصروفات و توزيعات للأرباح.

و يحدد البعض الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات أعادة التأمين بمقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها ومدى استعداد و قدرة تلك الشركات على دفع مبالغ التعويضات فورا و دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو توقفها أو إفلاسها.

ومن وجهة نظر الإدارة فإن الملاءة المالية لشركات التأمين تعني:[1]

– إن الأقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتسوية الخسائر المتوقعة، و مقابلة مختلف مصروفات التشغيل و العمليات.

– الاحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الالتزامات المطلوبة، مع وجود هامش آمان هاش الملاءة المالية يساوي على الأقل المتطلبات القانونية.

[1] عيد أحمد أبو بكر ،**ادارة الأخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب ، أخطار الاستثمار)**، دار صفاء ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ،2011 ، ص 31.

و قد بينت الجمعية الدولية لمراقبي التأمينات (IAIS) * أن أي شركة تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها و في أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف).[1] و عموما تمثل الملاءة قدرة شركات التأمين أو إعادة التأمين على الوفاء بمختلف التزاماتها دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها ، والشركة المليئة هي الشركة التي تفوق أصولها التزاماتها كله.

أولا– بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية:

هناك بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية أهمها اليسر المالي و العسر المالي.

– اليسر المالي:

يعتبر اليسر المالي كمرادف للملاءة المالية ، و يعني قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها ، و ينقسم إلى نوعين هما :[2]

- **اليسر المالي الفعلي أو الحقيقي أو القانوني** : وهو يعني قدرة شركات التأمين على سداد جميع التزاماتها اتجاه الغير ، وذلك فيما إذا قامت بتصفية أصولها تصفية أصولها تصفية فعلية.
- **اليسر المالي التقني** : و هو يعني قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة.

يمكن القول أن النوع الأول يخص بدراسة ملاءة شركات التأمين على المدى الطويل، و هو يتعارض مع مبدأ استمرارية الشركات و بقاءها في ميدان الأعمال، بينما النوع الثاني يتعلق بملاءة شركات التأمين على المدى القصير، و يعتبر الأكثر ملائمة لمبدأ استمرارية النشاط.

– العسر المالي :

يعتبر مصطلح العسر المالي إلى الحالة التي تزيد عندها التزامات الشركة عن القيمة الحقيقة لأصولها ، و في هذ الحالة

---

* **IAIS** : International Association of Insurance Supervisors ,en francais Assocition Internationale des controleurs d'assurance .

هدفها تفعيل التعاون بين أعضاء الجمعية خاصة في مجال الاشراف و الرقابة على قطاع التأمين ، و كذلك التعاون مع هيئات الرقابة على القطاعات المالية الأخرى .

[1] عيسى هاشم حسن ، **قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية** ، دراسة مقارنة ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 27 ، العدد الرابع ، 2011.

[2] عيد أحمد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، و في شركات التأمين نجد أن العسر المالي يشير إلى عدم قدرة هذه الشركات بدفع التعويضات المستحقة جراء و وقوع الخطر المؤمن منه.[1]

ويستخدم العسر المالي كحالة عكسية لليسر المالي و ينقسم بدوره إلى نوعين كما يلي: [2]

- **العسر المالي القانوني** : و الذي يعني عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الغير سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل ، و تتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي تكون عندها أصول الشركة ذات قيمة أقل من خصوم الشركة الواردة في الميزانية.
- **العسر المالي التقني**: و الذي يعني عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، و تحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي عندها لا تستطيع إيرادات الشركة سداد التزاماتها الحالية و المستقبلية في الأجل القصير.

و و ففا للمفهومين السابقين يمكن و ضع الصيغة التالية :

الملاءة المالية = اليسر المالي ≠ العسر المالي

و مما سبق نقوم بتلخيص أنواع المفهومين السابقين في شكل التالي :

الشكل رقم 03: حالات اليسر المالي والعسر المالي



المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على عيد احمد بوبكر مرجع سبق ذكره

[1] هاني جراع ارتيمه و سامر محمد عكور ، **ادارة المخاطر و التأمين ، منظور اداري كمي و اسلامي** ، دار الحامد ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010، ص104.

[2] عيد أحمد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره، ص 33.

من الملاحظ إن الحالة المثلى لملاءة شركة التأمين أن تكون ذات يسر مالي تقني أين تكون قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل و في نفس الوقت لا بد أن تكون ذات يسر مالي قانوني أين تكون أصولها كافية لسداد مختلف التزاماتها عند تصفيتها .

كما أن شركات التأمين قد تكون في حالة يسر مالي فعلي في حين أنها تعاني من حالة عسر مالي تقني ، و على العكس قد تكون شركات التأمين في حالة يسر مالي فعلى حيث أن أصولها في التصفية لا تكفي لتغطية و سداد التزاماتها تجاه الدائنين و الملاك

مع إختلاف الباحثين في تعريفهم للعديد من المفاهيم المحاسبية،إلا أنهم اتفقوا على إطار عام لتعريف الملاءة لشركات التأمين،فهي بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو السداد للالتزامات.

الفرع الثاني: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين

إن الاهتمام الواضح بملاءة شركات التأمين من طرف هيئات الإشراف و الرقابة على التأمين و إدارة شركة ذاتها راجع إلى حقيقة أن أغلب أموال شركات التأمين تخص حملة الوثائق ، وهذه الفئة (حملة الوثائق) لا نستطيع الحكم على المركز المالي لشركات التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما ، ويعتبر قوة و متانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية :[1]

- **حاملي وثائق التأمين** : الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها و المبين في و وثيقة التأمين .
- **المستثمرون أو حاملي الأسهم**: الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى توزيع الأرباح الذين وعدوا بها.
- **الموظفون في الشركة** : الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم و هذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما أذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية.
- متانة المركز المالي لشركة التأمين تهم الإدارة العليا في الشركة و يؤثر ذلك على سمعتها و فرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى.
- **هيئات الإشراف و الرقابة** :التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة بالسوق.

[1] عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره ، ص ص 44-45.

- شركات التأمين الأخرى التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من إفلاس و أثره على سوق التأمين بصفة عامة ، فبعد إفلاس الشركة يتم توزيع الوثائق التي كانت لديها على الشركات التي مازلت قائمة.

مما سبق يمكن القول إن الملاءة المالية في شركات التأمين تعني قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها عند حلول أجال استحقاقها دون أن يؤدي ذلك إلى إفلاسها و خروجها من السوق ، و يعتبر مصطلح اليسر المالي كمرادف لملاءة المالية ، ولهما اليسر المالي ، و الملاءة المالية حالة عكسية يشير لها مصطلح العسر المالي، أين تكون شركات التأمين غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، و للملاءة المالية أهمية كبيرة في حماية مصالح المؤمن لهم و ذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقات المحددة ، بالإضافة إلى ضمان نجاح و استمرارية شركات التأمين لما لهذه الشركات من أهمية اقتصادية و اجتماعية.

تكمن أهمية الملاءة في النقاط التالية:

-حماية مصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة.

-ضمان نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لمالها من أهمية اقتصادية واجتماعية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على ملاءة شركة التأمين

تتدّخل في التأثير على الملاءة المالية عدة عوامل تتفاعل فيما بينها محددة المستوى الذي يتوجب تأمينه من قبل شركة التأمين لتتمكن من إثبات وجودها والمحافظة على اعتبارها و مركزها ومصداقيتها.
ويمكن تلخيص تلك العوامل على النحو التالي [1]:

- **عوامل قانونية** :إن إختلاف توجهات الأنظمة السياسية الحاكمة على التشريعات والقوانين المستنبطة من قبل السلطات المعنية والتي تلعب دورا بارزا في ترشيد إدارة شركة التأمين من حيث تحديد الحد الأدنى لرأسمالها، بالإعتماد على الفروع التي تعمل الشركة من خلالها.ويتمثل دور رأس المال أساسا في ايجاد ضمانة إضافية للاحتياطات الفنية .هذا إضافة إلى كون القانون يفرض في بعض الدول تكوين احتياطات رأس مال تعادل نسبة محددة من رأس مال الشركة.
- **عوامل سياسية** :وتتمثل أساسا بالتغيرات في الاتجاهات السياسية الحاكمة وبأخطار الحروب والحروب الأهلية مع كل ما لهذه التغيرات والأخطار من انعكاسات حتى على وجود وديمومة شركة التأمين نفسها .

[1] سامي ميقاتي،**الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم و مسؤولية**،مجلة الرائد العربي تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين،تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين،العدد الخامس والثلاثون،الربيع الثاني،دمشق،1992.

- **عوامل إجتماعية** :وتتمثل بتزايد قيمة الحياة البشرية من حيث التعامل معها كضحية من ناحية أو كمسبب لخسائر أو أضرار من ناحية ثانية .وقد ظهر ذلك جليا في نتائج التأمينات المتعلقة بالمرض والاستشفاء وكذلك في نتائج التأمينات المتعلقة بالمسؤوليات القانونية بمختلف أوجهها .
- **عوامل إقتصادية** :تتمثل بالاتجاهات التضخمية لعدد كبير من الأنظمة الاقتصادية وبالتالي تدني قيمة عملاتها الوطنية ،وبالأنظمة الضريبية الجديدة والقيود على حركة الأموال، وبالتطور المتسارع في بعض القطاعات الاقتصادية.
- **عوامل طبيعية** : وتتمثل بالفياضانات والزلازل والأعاصير وإلى ماهناك من عوامل طبيعية أخرى تفوق نتائجها التصورات والتوقعات.
- **عوامل فنية** :وتتمثل بالزيادة المفرطة في المحافظ المحتفظ بها وعدم وجود توازن بين مختلف فروع الشركة من حياة و بحري وغير بحري والانحراف الملحوظ والاستثنائي لمعدلات الخسائر،إضافة إلى عدم كفاية احتياطات الخسائر نتيجة لضغوط تضخمية قوية أو نتيجة لصدور تغيرات مفاجئة في التشريعات الاجتماعية،ومطلق هذه العوامل الفنية تتأثر بدورها بأسباب ذات طبيعة عامة وتؤثر على موارد الشركة.

المطلب الثالث : المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين

تواجه شركات التأمين عدة مخاطر منها تقنية راجعة لنشاطها التأميني الخاص بها و أخرى مالية لقيامها بدور الوسيط المالي و مخاطر أخرى، هذه المخاطر يمكن أن تؤثر على الملاءة شركات التأمين .

الفرع الأول:مخاطر الاكتتاب

تسمى كذلك بأخطار التأمين أو أخطار الاكتواريين، و تحدث هذه المخاطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين[1]. و بالتالي فإذا قام الاكتواري بتقييم جيد للأقساط و العوامل الكارثية (التردد، و شدة الخطر) مع مراعاة الأخطار التي تؤثر على الكارثية (الاختيار المعاكس، الخطر الأخلاقي)* و كان عدد العقود غير كاف يكون الاكتتاب قليل الأهمية او ينعدم.[2]

و مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين نوضحها فيما يلي:

*-الاختيار المعاكس: بمعنى عدم تعامل شركة التأمين مع أفراد معرضين لفرص خسارة اكثر من المتوسط و الذين يطلبون التأمين بالسعار العادية.
-الخطر الأخلاقي: يشير إلى احتمالية أن يتسبب التأمين في تشويه التصرف أو سوء الاستخدام، مثلا حين لا يتخذ حملة وثائق التامين ضد الحريق الاحتياطات الكافية لتجنب الحرائق، او يستخدم حملة وثائق التأمين الصحي الرعاية الصحية بشكل يزيد على استخدامهم لها لو لم يكونو مؤمنين.

[2] Daniel zadjenweber, **Economie et gestion l'assurance**, Economica Edition, France-paris, 2006, pp94, 95.

أولا– مخاطر الاكتتاب في التأمينات الأضرار: ترجع الى:

- عدم كفاية الأقساط و عدم التقييم الجيد و عدم كفاية المخصصات التقنية (أو ما يسمى بخطر التخصيص) ، و بالقابل فان التسعير و تقدير الاحتياطات بأكثر من اللازم يؤثر على العائد المالي لشركة التامين.
- الظواهر الكارثية: إن الكوارث تؤثر على احتياطات شركات التأمين عن طريق التكاليف المتأتية من خسائر جسيمة و الواقعة نتيجة للكوارث الطبيعية و التكنولوجية، أو لتكرار الشديد للكارثة.

ثانيا– مخاطر الاكتتاب في التأمينات الحياة: و هي تضم:

خطر الوفاة (Mortalité): يكون بسبب عدم التوافق بين معدلات الوفاة في محفظة شركة التامين و جداول الوفاة المستخدمة في حساب الأقساط،فعلى سبيل المثال إذا كان تحديد معدل

- الريع بالعلاقة مع توقع الحياة، في هذه الحالة كان هناك تقدير أكثر من اللازم للوفاة فان شركة التأمين يمكن أن يهددها خطر الإفلاس
- **خطر طول العمر(Longévité)** : يرتبط باتجاه المؤمن لهم في العيش بنسبة أقل أو أكثر مقارنة بتوقعاته الإحصائية للحياة، ففي حالة عقود الريع مدى الحياة(rente viagère) فان شركة التأمين ستتأثر سلبا لو بقى المؤمن له حيا أكثر مما متوقع.
- **أخطار التكاليف**: و هي الحالة التي تكون فيها تكاليف شركات التأمين كبيرة بحيث تكون الشركة مجبرة على تغطيتها بالأقساط المجمعة.
- **خطر فسخ العقد** *: يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقد التامين قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبرا على دفع مبلغ معين لحامل الوثيقة.

ثالثا– مخاطر الاكتتاب في التأمين الصحي:

- أخطار التكاليف، عدم كفاية الأقساط، عدم كفاية المخصصات التقنية.
- الأوبئة:إن تأثير الأوبئة على النتائج شركة التأمين واضح و أكيد حيث يتعلق حجم الأضرار بعدد الأشخاص المصابين بهذه الأوبئة و التي يترتب على شركة التامين تعويضهم.[1]

* يمكن لشركة التأمين أن تحد من خطر إلغاء العقد بإضافة شرط في العقد يقضي بدفع المؤمن له لمبالغ محددة للمؤمن (على سبيل المثال بدفع على الأقل القسطين الأولين).

[1] كراش حسام،**نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، فرع اقتصاديات التأمين ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، دفعة 2014/2013 ،ص 59 .

- مما سبق يمكن تلخيص مخاطر الاكتتاب حسب نوع التامين في الجدول التالي:

جدول رقم 01: مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين

<table>
<tr><td colspan="3">مخاطر الاكتتاب</td></tr>
<tr><td>تأمينات الأضرار</td><td>التأمين الصحي</td><td>تأمينات الحياة</td></tr>
<tr><td colspan="2">– عدم كفاية الأقساط
– عدم كفاية المخصصات التقنية</td><td>– الوفاة
– طول العمر
– فسخ العقد</td></tr>
<tr><td rowspan="2">حدوث الكوارث</td><td>الأوبئة</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">ارتفاع التكاليف</td></tr>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: عيد احمد ابو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الفرع الثاني :مخاطر الاستثمار

تسمى كذلك بأخطار الأصول و هي تضم كل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة، و مخاطر القرض.

أولا– مخاطر السوق:

و تسمى كذلك بالمخاطر المنتظمة، و هي المخاطر التي تؤثر على الأدوات المالية المتمثلة في أصول شركة التأمين، و مخاطر السوق غير قابلة للتنويع و لا يمكن تجنبها، إذ إن هذه المخاطر ترتبط بعوامل نظامية كالتغيرات الاقتصادية، و الاجتماعية، و السياسية،[1] و هي تأتي على أشكال مختلفة منها:

- **مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:** تتمثل في قيمة الفرق بين ما توقعه المستثمرون و ما تحقق لهم من عوائد استثمار متمثلة في الأرباح الموزعة و الفرق في قيم الأوراق المالية.

[1] عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول أزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، ص 8.

- **مخاطر الاستثمار في العقار**:تتمثل في درجة الاختلاف بين العوائد- قيم صافي الإيجار و صافي التغير في قيمة العقار- الفعلية و العوائد المتوقعة خلال فترة الاحتفاظ بهذه العقارات و يتزايد الخطر بتزايد مقدار الاختلاف بين العوائد الفعلية و العوائد المتوقعة .[1]
- **مخاطر سعر الفائدة**: و هي مخاطر الخسارة المرتبطة بالتغير المعاكس لنسب الفائدة، و بالتالي فشركات تتأثر بتغير سعر الفائدة و هذا عندما يكون الاستثمار اقل من الحد الأدنى المضمون للمؤمن له.
- **مخاطر التضخم**: تحدث هذه المخاطر بسبب تدني القيمة الحقيقية للأموال، فتغير معدل التضخم الذي يطرأ على الاقتصاد العام للدولة يؤدي إلى ضعف الأموال الموجودة لدى شركات التأمين.
- **مخاطر سعر الصرف**: تتمثل في تحقق خسائر نتيجة تغير أسعار الصرف، و يحدث ذلك إذا كانت أصول شركات التامين مستثمرة بعملة تختلف عن عملة التزاماتها.
- **مخاطر التركز**: و هي المخاطر التي يكون سببها تركز حجم معتبر من أصول شركة التأمين في نشاط واحد أو في منطقة جغرافية واحدة.[2]

ثانيا- مخاطر السيولة:

وهي الخطر التي يكون فيها المؤمن غير قادر على تسييل أصوله لتسوية التزاماته، أو بيع أصول بقيم منخفضة، و يكون خطر السيولة كنتيجة لإلغاء عدد كبير من عقود التامين أو حدوث انحراف كبير لمعدل الوفاة في المحفظة التأمينية .

إن احتفاظ المؤمن بالقدر المناسب من السيولة يعزز مركز السيولة لديه و يمكنه من مواجهة التزاماته،[3] و لكن زيادة النقدية عن الحد المناسب يفقد الشركة الربح الذي كان من ممكن تحقيقه من استثمار الزائد من هذه النقدية، و عندما تقل النقدية عن القدر المناسب تتعرض الشركة لمواقف عدم القدرة على سداد التزاماتها، و ذلك يؤثر على سمعتها و مركزها التنافسي .

[1] عيد احمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.
[2] كراش حسام، مرجع سبق ذكره، ص 61.
[3] عيد احمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص68.

ثالثا– مخاطر القرض:

تنجم هذه المخاطر عن احترام الطرف المقترض لبنود و تعهدات عقد القرض المبرم و ذلك بسبب عدم وجود أداء من طرفه أو عدم قدرته على الالتزام بتعهداته .[1] و بالتالي فمخاطر القرض في شركات التأمين تتمثل في عدم قدرة المؤمن لاستيراد مستحقاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من المؤمن لهم، أو عن طريق الوسطاء أو عن طريق معيدي التأمين.

رابعا– مخاطر أخرى:

- **المخاطر التشغيلية :**

شركات التأمين كغيرها من الوسطاء الماليين تتعرض للمخاطر التشغيلية، و التي يقصد بها الأخطاء أو اختلال الوظائف المختلفة التي يمكن أن تؤثر على العملية المعقدة في معالجة عقود التأمين، بداية من اكتتاب العقد إلى نهاية مدته و التي يمكن أن تمتد لعشرات السنوات.[2] أن المخاطر التشغيلية صنفتها لجنة "بازل" إلى سبعة أصناف أساسية من الأحداث هي كالأتي:[3]

- الاحتيال أو الغش الداخلي.
- الاحتيال أو الغش الخارجي.
- ممارسات الموظفين و الأمان في مكان العمل.
- العملاء و المنتجون و ممارسات الأعمال .
- الخسائر في الأصول المادية (نتيجة الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية).
- تعطل الأعمال و فشل الأنظمة .
- إدارة العمليات و تنفيذ النشاط .

إن المخاطر التشغيلية قليلة الحدوث(احتمال حدوثها ضعيف) خاصة في الشركات التي تعمل جيدا، ولكن وقوع هذه المخاطر يخلف خسائر مالية ثقيلة على شركات التأمين .

[1] عصماني عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ص8.

[2] Daniel zadjenbweber, OP, cit, p102.

[3] كراش حسام، مرجع سبق ذكره،62.

- **المخاطر القانونية:**

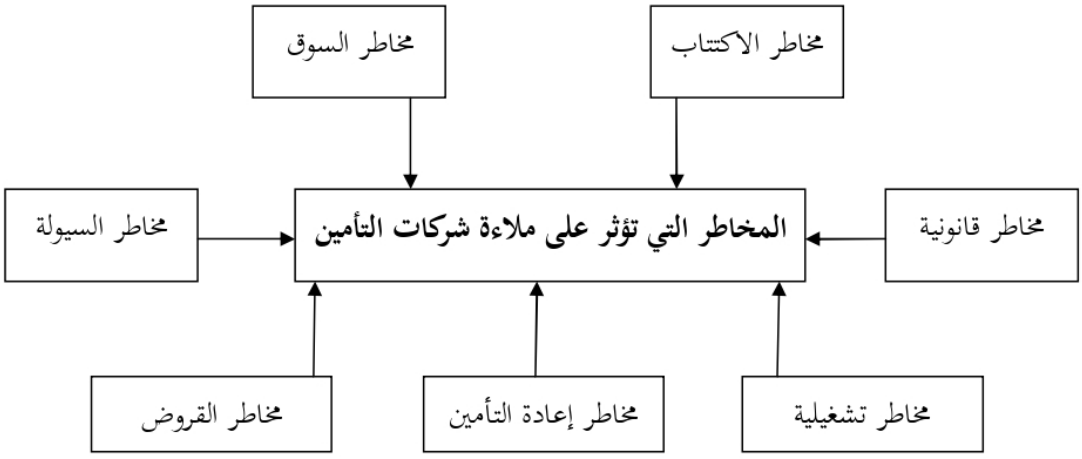
و التي تتعلق بالتغيرات القوانين و التنظيمات، فبعض القوانين يمكن أن تؤثر على الوضعية الحقيقية لشركة كقوانين البيئة و القوانين المحددة لحجم الاستثمار و ميادينه، ولذلك لا بد على شركات التأمين تطبيق هذه التغيرات في القوانين و التشريعات و تجسيد أنظمة داخلية لتغطية أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة و الإشراف .

- **مخاطر إعادة التأمين:**

يتعلق هذا الخطر بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة، و الجدير بالذكر ان هذا الخطر هو اقل أهمية في تأمينات الحياة نتيجة لطبيعة تسييرها.[1]

مما سبق يمكن إجمال مختلف المخاطر التي تؤثر على الملاءة شركات التأمين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04 : المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين



المصدر: من إعداد الطالبتين

إن العديد من الدراسات قامت بالتحقيق في أسباب عدم ملاءة شركات التأمين على غير الحياة، ووفقا لدراسة (SIMA) التي أنجزت في 2007، فان السبب الرئيسي لعدم ملاءة شركات التأمين على غير الحياة إلى مخاطر

[1] هدى بن محمد، **تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2004- 2005 ص67.

الاكتتاب، حيث شكلت مخاطر عدم كفاية المخصصات التقنية ما نسبته 54% من مجمل الأسباب التي أدت إلى إفلاس شركات التأمين على غير الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين شكلت 33 % في كندا .

إن SIMA بتحليلها لحالات عدم الملاءة في كندا خلصت إلى النتائج التالية :[1]

- كلما كان المسيرون لديهم خبرة قليلة يكون احتمال عدم الملاءة كبير.
- ضرورة وجود رقابة داخلية، إذا وجد بأن 35% من حالات عدم ملاءة شركات التأمين على غير الحياة في كندا كلما كانت بسبب غياب الرقابة الداخلية.

كما أن السبب الرئيسي لعدم ملاءة شركات التامين على غير الحياة في أوروبا (2001-2005) يعود إلى عدم التسعير الجيد و ارتفاع التكاليف المفرط بنسبة 37.5% (21 حالة من أصل 49)، إلا أن إفلاس شركات التأمين على الحياة يعود إلى الخسائر في الأصول بنسبة 63.63%، و التي يكون سبب هذه الخسائر في معظم الأحيان (64%) انخفاض قيمة الاستثمارات .

و لهذا لابد على شركات التأمين أن تستعين بخدمات الاكتواريين الأكفاء لتسعير الأخطار بطريقة جيدة و لتقييم حذر للمخصصات التقنية، بالإضافة إلى ضرورة قيام هذه الشركات بتنويع استثماراتها بهدف تجنب خطر انخفاض قيمة بعض الاستثمارات،كما لابد عليها أن تضع أنظمة فعالة للرقابة الداخلية بهدف اكتشاف الأخطاء قبل استفحالها، و هذا كله لكي لا يؤدي إلى العسر المالي أين تكون مصالح المؤمن لهم في خطر .

المطلب الرابع:نماذج لتقييم الملاءة في الأسواق العالمية

إن تقييم الملاءة يختلف من بلد لأخر حسب القواعد المفروضة من طرف الهيئات المشرفة على القطاع في هذه البلدان وقد ارتئينا اختيار نموذجين أساسين لتقييم الملاءة هما النموذج الأوربي الذي يعتمد على طريقة المعدلات الثابتة و النموذج الأمريكي الذي يعتمد على طريقة رأس المال القائم على الخطر.

الفرع الأول: النموذج الأوربي

ان ترسيخ سوق مشترك للتأمين بالإتحاد الأوربي أدى بالعديد من الدول اتحاد للانتقال من الرقابة المادية التي كانت تنطوي في التدخل على مستوى الأسعار او شروط التعاقد الى الرقابة المالية .

لذلك نجد أن العديد من دول الاتحاد الأوربي بدأت اعادة تنظيم أسواقها خاصة في فرنسا وبريطانيا لتهتم أكثر بالملاءة في شركات التأمين و ذلك منذ سنة 1982.

[1] كراش حسام ، مرجع سبق ذكره ،ص 68-70.

أولا– القواعد الخاصة برأس المال الخاص:

حيث تلزم المؤمنين باحترام المقاييس الأتية :

– الحد الأدنى للضمان :

هو الحد الأدنى من الاموال الخاصة الذي يجب أن تلتزم حيازته شركات التأمين اذا تقدر المبلغ الأدنى للأموال الخاصة لشركات التأمين العام حسب الفروع من 0.2 و 1.4 أورو ،كما أن هذا الحد يجب أن يكون مساويا على الاقل لثلث هامش الملاءة الالزامي .

– هامش الملاءة الالزامي:

يهدف هذا الهامش الى تحديد مبلغ الأموال الخاصة الضروري للنشاط الجاري للشركة و يحسب هذا الهامش في شركات التامين العام بمؤشرين اما على أساس ايرادات الأقساط للدورة السابقة او على أساس التكلفة المتوسطة للكوارث للسنوات الثلاث او السبع الأخيرة بالنسبة للكوارث الطبيعية و ذلك على النحو الأتي:

- **على أساس الأقساط:**

* 0.18×الأقساط الاجمالية×معدل الاحتفاظ (اذا كانت الأقساط الاجمالية أقل من 10 مليون أورو).

* 0.16×الأقساط الاجمالية × معدل الاحتفاظ (اذا كانت الأقساط الاجمالية اكبر من 10 مليون أورو).

- **على أساس الكوارث:**

*0.26 ×الكوارث الأجمالية ×معدل الاحتفاظ (اذا كانت الكوارث الاجمالية اقل من 07 مليون أورو.

* 0.23 × الكوارث الاجمالية ×معدل الاحتفاظ (اذا كانت الكوارث الاجمالية أكبر من 07 مليون أورو.

– أما بالنسبة لهامش الملاءة الالزامي في تأمينات الحياة فيحسب بجمع المبلغين التاليين:

–4 % من المخصصات الرياضية اذا كان المؤمن لا يتحمل خطر التوظيفات مثل حالة تمثل الالتزامات بوحدات الحساب فأن المعدل المفروض يقدر بـ 1 %.

– 0.3 % من رؤوس الأموال تحت الخطر والتي تتمثل في الفرق بين رؤوس الأموال لحالة الوفاة و مبلغ المخصصات الموافقة لها .

وكل من هذين المبلغين السابقين يرفق بمعامل تخفيض يأخذ بغين الاعتبار أثر اعادة التأمين حيث أن هذا المعامل لا يجب أن يكون أقل من 85 % للمخصصات الرياضية و 50 % لرؤوس الأموال تحت الخطر.

ثانيا–القواعد الخاصة بتغطية المخصصات التقنية بالأصول المختلفة:

ينبغي أن يكون هده الأصول ممثلة بشكل جيد للالتزامات المنعقدة، حيث تراقب الهيئات الوصية مستوى هذه المخصصات التقنية و تقرر أشكال و سبب الاستثمارات المسموح بها على النحو الأتي:

– 10 % للعقارات و الأراضي.

– 5 % الى 10 % للأسهم و السندات .

- 5 % للأسهم و السندات غير المفاوضة في السوق المنظم .

-3 % سيولة.

بالاضافة الى ذلك يجب ان تستثمر هذه الأصول على أساس التوافق و التوزيع لضمان السيولة و المردودية ،و ان توظيف الالتزامات المبرمة في دول الاتحاد الأوربي تطبيقا لمبدأ المحلية.

- وكل شركة تأمين لاتحترم هذه القواعد فأنها تتعرض لعقوبات بدرجات متفاوتة حسب تجاوزتها من طرف الهيئات الوصية.

إلا أنا الطريقة المستعملة في الاتحاد الأوربي تسمح فقط بتقييم الخطر التقني الى حد ما اما خطر الاستثمار فهو محصور في اطار تنظيمات مختلفة و بهذا يمكن الانتقاد في التشكيلة الأوربية فيما يخص الملاءة وذلك لغياب اعتبار خطر الاستثمار في حساب رأس المال الخاص المناسب.

ولهذا وضعت دول الاتحاد الاوربي مشروعا قيد الدراسة يسمى بالملاءة Solvabilité Π بحيث يراعي فيه هذا الجانب و مبدأ تطبيقه بحلول عام 2007 ، حيث يهدف هذا المشروع لتغيير نظام الرقابة على شركات التأمين بالاتحاد الأوربي و ذلك بإدخال ميكانيزمات تسمح للهيئات الوصية بالتدخل بسرعة و بكفاءة عند حدوث صعوبات .

- كما أنه يوجد ثلاث عوامل استوجبت مراجعة نظام الرقابة على الملاءة في الاتحاد الأوربي نذكر :

- التقارب في المقاييس الاحترازية العالمية نتيجة للعولمة المالية و تزايد المخاطر.

- اتفاقية بازل في قطاع البنوك و امكانية تطبيقها على قطاع التأمين حيث يوجد مشروع يسمى بازل Π (Basel Π*)ينتظر امكانية تطبيقه على قطاع التامين حيث تراعي فيه مختلف المخاطر التي تواجه ملاءة شركات التأمين عند حساب رأس المال الضروري لمواجهة التزاماتها .

- تطبيق مقاييس محاسبة دولية جديدة مفروضة من لجنة IASB** و المعروفة بقواعد IFRS ***ابتدءا من 2005 و بمقتضاها ستطبق بعض المقاييس كمقياس شركات و بعض المقاييس الأخرى لتقييم الأصول أو الخصوم وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية و طبيعة نشاط شركات التأمين.

---

* Basel Π: تهدف الى و ضع و تطبيق معايير اجراءات المحاسبة و الرقابة على البنوك المصرفية ،معدل كفاية رأس المال 8%.

** IASB:Internatinal accounting standards board.(مجلس معايير المحاسبة الدولية)

*** IFRS :international financial reporting (المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية)

الفرع الثاني: النموذج الأمريكي

على الرغم من اشتراط حد لهامش الملاءة على شركات التأمين الأمريكية إلا أنا ذلك لم يمنع بعض الشركات من مواجهة بعض الصعوبات المالية تتمثل خاصة في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وقد أدى ذلك إلى التفكير في وضع مقاييس و مؤشرات مالية يمكن على ضوء نتائجها التنبؤ بمدى قدرة الشركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها و هو ما يسمى بنظام الإنذار المبكر (The early warning system) فقد قام اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا (Naic*) بتطوير نظام المعلومات الخاصة للإشراف على التأمين (IRIS**) للإنذار المبكر لتطبق في عام 1973،و بمقتضى هذا النظام يتم حساب نسب مالية محددة ،ثم يقوم بتحليل النتائج المحصل عليها بواسطة خبراء متخصصين في التحليل المالي ،وذلك وفق الكشوف الحسابات المالية الختامية لشركات التأمين والشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب و فقا لهذا النظام تكون لها الأولوية في فحص مراكزها المالية[1].

و قد كشف هذا النظام عن ثغرات عديدة فيه اثر موجة إفلاس التي مست العديد من شركات التأمين الأمريكية بعد أزمة المسؤولية المدنية في منتصف الثمانينيات و التراكم المتزايد للكوارث في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات لذا عمل اتحاد مراقب التأمين في أمريكا على تطوير نظام جديد أخر هو نظام رأس المال القائم على الخطر و قد بدأ تطبيقه عام 1994 وهو المعمول به حاليا ،و يهدف هذا النظام الجديد إلى مايلي:

- تحديد المبلغ الأدنى للأموال الخاصة الضرورية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه المحفظة التقنية و المالية ،و بالتالي تدعيم الارتباط بين المتطلبات من رأس المال الخاص و مختلف المخاطر المواجهة:
- تقوية التزامات الملاءة خاصة بعد تضاعف عدد حالات الإفلاس.
- التوفيق بين مختلف التشريعات للمقاطعات الأمريكية .

– تحديد كفاءات و صلاحيات هيئات الرقابة لتدخل.

ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار أربعة مخاطر هي :

---

* NAIC : National Assocition of insurance commissioners (جمعية مفوضي التأمين القومية)

هي لجنة فدارالية خاصة تضم الموظفين السامين المسؤولين على شركات التأمين الأمريكية في مختلف القطاعات و تهدف هذه اللجنة الى التوفيق بين تشريعات مختلف المقاطعات و تقوية الرقابة على الملاءة.

** IRIS : Insurance information Regulatory system (نظام الانذار المبكر)

[1] محمد المنصوري، " **نظام الإنذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين**"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت ،1988،ص 215.

أولا–خطر الاستثمار:

حيث نحصل على قيمة رأس المال الخاص الضروري بضرب مختلف حسابات الأصول بمعاملات خطر موافقة تكون مفروضة من طرف الرقابة تبعا لتنوع و تمركز الاستثمارات.

ثانيا–خطر القرض:

حيث توفق درجة الارتباط بالمدين و خاصة بالنسبة لمعيدي التأمين بمعامل خطر محدود.

ثالثا–خطر الاكتتاب:

حيث يحدد مستوى المخصصات التقنية و الكارثية (Sinistralité)*بالنسبة للمعدل العشري 10 سنوات المسجل في كل فرع و تختلف المعاملات من فرع لأخر تبعا للنتائج و التقلبات .

رابعا–خطر خارج الميزانية :

هي المخاطر التي ليس لها تأثيرات مباشرة فهذه الأخيرة تخضع لقواعد صارمة في شكل الأموال الخاصة.

أما عن طريق حساب هذه الأموال الخاصة المرجحة بالمخاطر فتحسب بالعلاقة الآتية:[1]

$$RBC=R_0+\sqrt{R^2_1 + R^2_2 + R^2_3 + R^2_4 + R^2_5}$$

حيث يمثل:

RBC: المبلغ الأدنى للأموال الخاصة الضرورية المرجحة بالمخاطر.

R_0:خطر الاستثمار على الودائع.

R_1: خطر الاستثمار على الأوراق ذات العائد الثابت و التوظيفات قصيرة الأجل.

R_2: خطر الاستثمار على الأسهم ، وقيم العقارات و الاشتراكات .

R_3:خطر القرض على حجم إعادة التأمين و ذمم أخرى.

R_4: يتم ترجيح مبلغ المخصصات التقنية بمعامل الخطر المقابل مضاف إليها R_3.

[1] هدى بن محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 82-83.

R_5: خطر التسعير مشتق من الكارثية المتوسطية للمؤمن و تلك المتعلقة بالسوق.

إما عن خطر خارج الميزانية فقد تم توزيعه بين R_0 و R_4 و R_5

و يمكن لهيئات الرقابة أن تتدخل عندما تتجاوز الشركة حدا أقل من نسبة معينة لمعدل الارتباط بين رأس المال الخاص المكون في ميزانيتها، و ذلك المفروض من هيئات الرقابة ،و قد حددت هذه النسبة بـ 50% من RBC، و حددت صلاحيات هيئات الرقابة كالأتي:

- :%200 RBC
- يحترم المؤمن الألزامات القانونية (لا توجد عقوبات).
- %150<RBC<%200 : على المؤمن أن يضع مخططا للتطهير .
- %100<RBC<%150 :يمكن لهيئات الرقابة أن تطلب تحاليل إضافة لإعادة حساب الملاءة .
- %70 <RBC<%100 :يمكن لهيئات الرقابة أن تتدخل في تسيير الشركة من أجل إعادة تقوية الملاءة
- RBC > 70 % : على هيئات الرقابة أن تتدخل للقيام بعملية تطهير أو تصفية للشركة

و فد وجهت عدة انتقادات لهذا النظام بالرغم من مزاياه و إضافاته نذكر منها:

- ان تطبيق ال RBC يشكل تكلفة إدارية هامة سواء بالنسبة لشركة التأمين أو هيئات الرقابة.
- التدخلات الحادة في تسيير الشركات على مستويات معينة بالرغم أنها لم تصل إلى أسوء الحالات.
- يقوم نظام RBC على التطور التاريخي للأعمال و الأخذ بمجموعة من المخاطر بعين الاعتبار، إلا أنه توجد أسباب جديدة لعدم الملاءة لا يمكن أخذها بهذا النظام.

المبحث الثاني : مردودية شركات التأمين

تعتبر المردودية من بين أهم مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين وباختلاف أنواعها حيث هناك جملة من العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول : ماهية المردودية .

للمردودية أهمية بالغة حيث أنها الوسيلة المثلى التي من خلالها تستطيع أن تحكم على ما تتميز به شركة التأمين من استقرار مالي.

مع اختلاف وجهات النظر حول اعطاء مفهوم شامل للمردودية،ومن بين أهم التعاريف الواردة في المرودية :

-عرفها الأستاذ "Pierss.Conso"على أنها "معنى يطبق على جميع الاتجاهات الاقتصادية عند استعمال واستخدام الامكانيات المالية والمادية، والتي تعبر عن العلاقة بين الامكانيات والنتائج.[1] (النتائج/الامكانيات).

وهذه العلاقة ليس لها معنى إلا أذا تم مقارنتها بفترة مرجعية، ويكون قياس المردودية وتحديد مفهومها تبعا للعناصر المكونة للعلاقة .

-و يرى كل من "P.Lauzale" و "R.Teller"بأن المردودية بصفة عامة عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن العمليات الداخلية والخارجية للشركة، وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة [2].

- وقد عرفها أيضا كل من "Jack Koehl"و "Jérome Caby" على أنها قدرة الشركة على تحصيل فوائد، وتتمثل في العلاقة بين النتائج التي تحصلت عليها والموارد التي وضعت تحت تصرفها من أصول مادية وغير مادية وأموال[3] .

إن المردودية عبارة عن مركب ينشأ عدّة عناصر معتمدا على هدفها ، تعريفها و مقياسها كذلك فان خاصيتها حركية أي ديناميكية ينتهي تحليل المردودية إلى أن كل عملية منفذة تترجم عن طريق مواجهة من الإيرادات و النفقات ومن جانب أخر المقبوضات و المدفوعات ومن ثم تؤدي إلى ربح أو خسارة ، إن المرد ودية تمثل في الواقع مفهوما مؤسسيا لأنها تمثل أنشطة المؤسسة دون استثناء .[4]

---

[1] Conso.p ,**La gestion Financiere De L'entreprise** ,DUNOD,7eme édition,Paris ,1989 ,p134.
[2] Lauzale.P ,**Contrôle De gestion et budget** ,serey ,Paris ,1986 ,p24.
[3]Jérome Coby ,Jack Koehl ,**Analyse Financière**،perron Education ,France ,2003 ,p57.
[4] سعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي للمنظمات ، التحديات الراهنة**، دار النشر الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2000، ص63.

المردودية تعرف بالعلاقة بين النتيجة المحصلة و الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

أولا– المفاهيم المرتبطة بالمردودية :

لاشك أنه من الضروري التمييز بين المفاهيم ذات العلاقة بالمردودية مثل : الربحية ، العائد ، و الربح ، تعتبر المردودية من استخلاص فائض معقول كالربح (نقديا من الناحية النظرية في ظل افتراض عدم وجود مديونية أو دائينية) للموارد المستخدمة لتحقيق هدف محدد و تسمح ببلورة فعالية و رشد المؤسسة.

–الربحية:

و التي تعني إحداث علاقة بين كمية الفائض الاقتصادي (الأرباح) ، التي تحققها الوحدة الإنتاجية و قيمة الأصول الإنتاجية المستخدمة ، فالربحية بهذا المعنى هي مقدرة المؤسسة على تحقيق دخل صافي باستخدام مكثف لأصولها و هي مؤشر كيفي نسبي.

إن المبرر الرئيسي لاعتماد الربحية كمعيار لتقييم النشاط الإنتاجي و فاعليته ، هي الحد من التحسن غير المشروع للمؤسسات في طلب أصول إنتاجية إضافية من الدولة لتنفيذ خططها الإلزامية حيث أن أي استخدام إضافي غير مبرر من شأنه أن يخفض نسبة الربحية ، و بالتالي تقليص حجم الحوافز المادية للعاملين ،إضعاف إمكانية تجديد الإنتاج و تطويره ، و يتضمن اعتماد الربحية أيضا مكافأة تلك المؤسسات الإنتاجية التي تحقق نتائج أفضل (ربحية أعلى بنفس الموارد) ، و يتجسد هذه بتسهيلات نقدية إضافية و زيادة الوحدة و العاملين من الأرباح ولكن من وجهة نظر المجتمع و الدولة فأن من الضروري تحميل المؤسسة تكلفة استخدام (أو عدم استخدام) أصولها الممنوحة لها اجتماعيا ، و هذا يفترض ربط قيمة هذه الأموال بتكلفة الإنتاج و بمرد وديته.[1]

ومن ذلك يظهر الربح كمفهوم محدد وضيق نسبة إلى مفهوم المردودية ، فنحن لا نصل إلى الربح في المرحلة الأخيرة من حسابات النتيجة ، بينما المردودية تظهر من خلال عمليات آخرى الربح كنتيجة نهائية يأتي مباشرة من المستندات المحاسبية بينما المردودية تحدد عبر عمليات إضافية تقوم بها المحلل.

في ظل هذا الإطار تتأثر الربحية مباشرة و لحد كبير بالأثر الضريبي لسياسات التوزيع و التمويل الذاتي ، أما المردودية فهي تتأثر بداية بوقف المؤسسة اتجاه الاستثمار ، تأمين العمليات المالية (الاهتلاكات، المخصصات ،

[1] نزار ابراهيم ، **معايير تقييم النشاط الاقتصادي في المؤسسات الصناعية** ، مجلة الاقتصاد و الادارة ، جامعة ملك عبد العزيز ، العدد رقم 01 ، جامعة منتوري قسنطينة ، ماي 1982،ص 3.

الأعباء ، و الإيرادات المالية) نتج عن ذلك أن المردودية يمكن أن تكون ذات دلالة على ارتفاع الربحية و ليس العكس).[1]

-الفائدة:

ومن جهة أخرى تستخدم الفائدة بانعكاس جيد لنجاح أو مثل المؤسسة و لكن يواجه بعض المشاكل أما فيما يتعلق بالعائد[2] فهو المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه في المستقبل نظير استثماره لأمواله ، فالمستثمر يسعى دائما إلى استثمار أمواله بهدف الحصول على العائد و تنمية ثروته و تعظيم أملاكه ، عرف أيضا بأنه ما يحصل عليه المستثمر من أموال في وقت لاحق مقابل تضحيته بالاحتفاظ بأمواله في الوقت الحاضر و ذلك من خلال استثماره لهذه الأموال لفترة زمنية محددة.

-الربح:

الربح كما هو معروف الفرق بين ما تحصل عليه من عائدات تحقيق (تصريف المنتوج السلعي قبل استقطاع الضريبة على الدورة) وبين النفقات المبذولة إن هذا المعيار هو الأكثر شيوعا لحد الآن و المعتمد عليه في المؤسسات الإنتاجية باعتباره يغطي جميع جوانب النشاط الاجتماعي و بالأخص الاقتصاد في نفقات العمل و تشكيل صناديق الحوافز المادية للعاملين.

قطعا أن الربح يؤكد المبرر الاقتصادي للنفقات المبذولة ، ويمثل الأهمية الحاسمة في تمويل عمليات إعادة الإنتاج الموسع ، تجديد الإنتاج . و بالتالي فهو يمثل الحصيلة النهائية للنشاط.

يقدم الربح الأثر المتبقي لمختلف القرارات المتخذة و هو يبدو معبرا كمعنى اقتصادي و مالي ثمة ضرورة هنا.

كما نرى للتفريق بين اعتماد الربح كمعيار أساسي لفاعلية النشاط الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية و بين إدخاله بعد الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي ، وعدد كبير من البلدان الاشتراكية الأخرى بعد عام 1965 ، كمؤتمر من مؤشرات عامل المؤسسات ، و أحد المبادئ الملزمة التي تقوم عليها و فق نظام الحساب الاقتصادي.[3]

إن المعلومات التي سبق ذكرها سيتم تلخيصها في الشكل التالي:

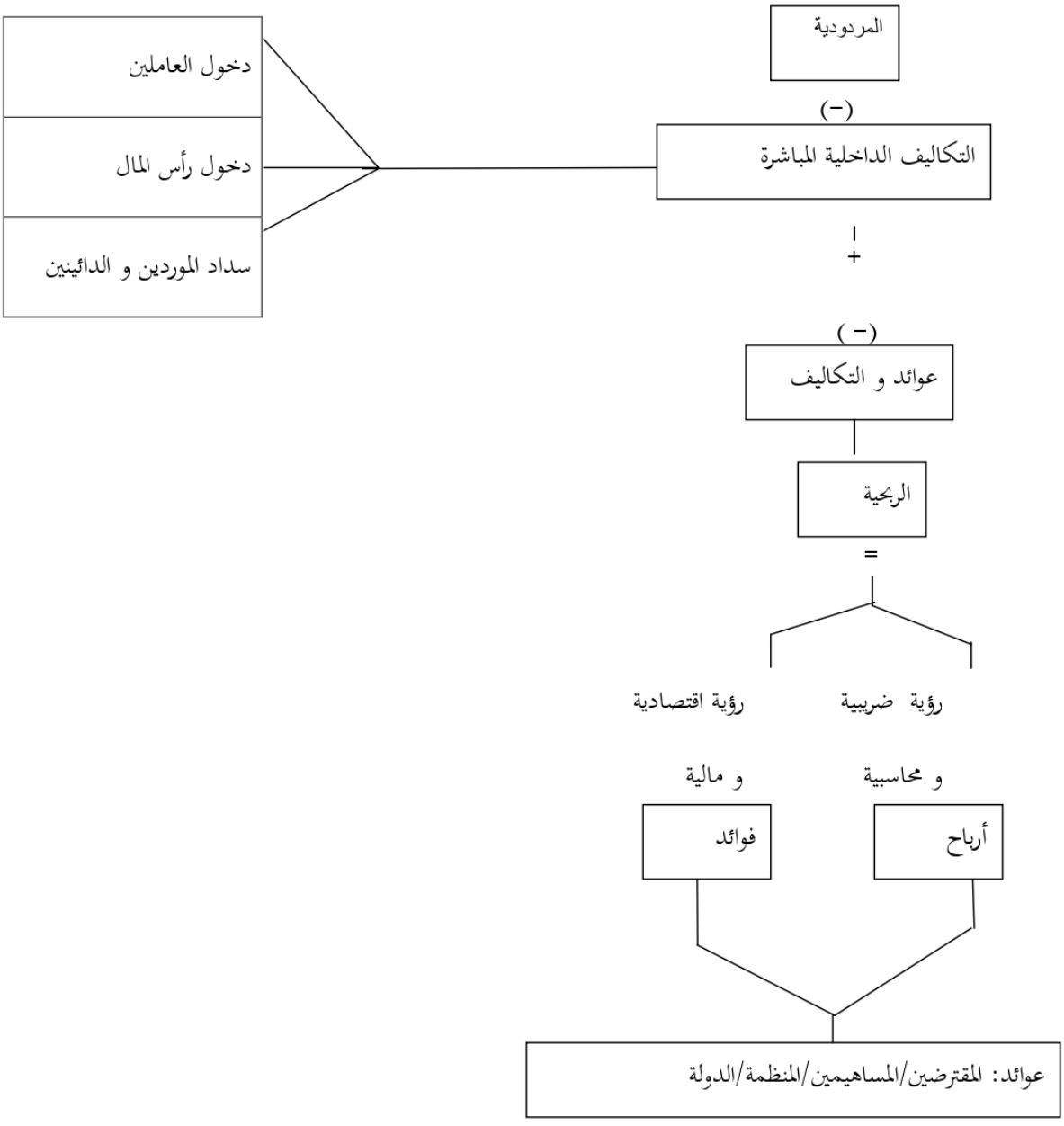
---

[1] سعيد فرحات جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص63.

[2] قاسم نايف علوان ،و ابراهيم محمد الزعلوك ، **اثر تغير العائد المتحقق على العائد المطلوب في ظل نموذج (CAPM)** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد5 ، الايداع القانوني 2001/925، جامعة فرحات عباس سطيف 2005، ص ص 17-18.

[3] نزار ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

الشكل رقم05 : مفهوم المردودية



المصدر: سعيد فرحات جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص62 .

المطلب الثاني :مستويات المردودية

تقاس المردودية في الأساس على ثلاث مستويات هي [1]:

- مستوى النشاط أو المستوى التجاري .
- المستوى الاقتصادي.
- المستوى المالي .

وعليه نجد ثلاث أنواع رئيسية للمردودية وهي :

- مردودية النشاط (المردودية التجارية) Return on Sales (ROS)
- المردودية الاقتصادية Return on Assets (ROA)
- المردودية المالية Return on Equidity (ROE)

الفرع الأول : مردودية النشاط(المردودية التجارية)

على هذا المستوى يتم تقييم أداء شركة التأمين بالمقارنة بين النتيجة ورقم الأعمال المحقق (خارج الضرائب) وهو الذي يشمل مستوى النشاط، لمعرفة إذا كانت الشركة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة [2]، وتعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى لذلك فهي تؤشر على قدرة الدينار من المبيعات على تحقيق الربح.

الفرع الثاني :المردودية الاقتصادية

تسمى كذلك بالعائد على الموجودات، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها وأصولها، وتقيس أيضا مدى نجاح الادارة في استعمال هاته الأصول التي عهدت إليها[3] .

الفرع الثالث: المرودودية المالية

وتسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة، حيث تهتم هذه النسبة بالدرجة الأولى المساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين، وهي مؤشر على قدرة شركة التأمين على مكافأة المساهمين

[1]Serge Evreart ,**Analyse et diagnostic financier** ,édition eyrolles ,Paris ,1991 ,p149.
[2] Josette peyrard ,**analyse financière**,8eme édition ,vuivert ,Paris ,1999,p178.
[3] Earl K.Stice ,James stice ,Michael Diamond ,**Financial accounting** :reporting and analysis ,6th édition ,south western ,usa ,2001 ,p83.

وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه دفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها، وحتى يرضى المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع وعهد مدخراته لدى الشركة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة [1].

المطلب الثالث :أهمية المردودية

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية :

-المردودية من أجل استقلالية الشركة ودوامها: ويتجلى ذلك فيما يلي :

- اعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان.
- تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة.
- تحقيق التوازن المالي (لاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للشركة).

-المردودية من أجل ضمان تطور الشركة : ويتجلى ذلك فيما يلي :

- زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للشركة برنامج مالي قوي.
- التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط الشركة.
- انخفاض التكاليف (مصدر تمويل خارجي)، وبالتالي الاستقلالية المالية.

-هدف الشركة هو تحقيق الربح :وذلك باعتبار الشركة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها من بينها تحقيق الربح واعطاء ذلك أهمية بالغة لمسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم المنافسة والتقدم الموجود.

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في المردودية .

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في المردودية إلى:

الفرع الأول:ارتفاع التكاليف

يعود ارتفاع التكاليف إلى الارتفاع في كل التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة[2].

أولا-ارتفاع التكاليف المتغيرة :

تعرف التكاليف المتغيرة على أنها التكاليف التي تتغير مع تغير حجم النشاط وبنفس النسبة[3].

---

[1] Patrick Piget, **gestion financiére de l'entreprise,** 2eme édition, economica, paris, France, 2005, p105.

[2] علي الشريف، **اقتصاديات الادارة"منهج اتخاذ القرارات"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص104.

[3] فوزي غرايبية، **محاسبة التكاليف**، مكتبة النهضة الاسلامية، الأردن، 1979، ص23.

ومن أهم الأسباب التي تؤثر على التكاليف المتغيرة بالارتفاع مايلي[1] :

-ارتفاع الأجور.

-زيادة أسعار المواد المستعملة في دور الانتاج.

-ارتفاع حجم المبيعات.

ثانيا-ارتفاع التكاليف الثابتة :

نعرفها على أنها التكاليف التي تتحملها شركة التأمين بصرف النظر على حجم الانتاج التي تبقي مبالغها ثابتة دون تغير[2].

رغم التغيرات الحاصلة في حجم الانتاج إلا أن التكاليف الثابتة تبقي على حالها حيث أن الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة هي :

-التغير في نشاط الشركة وهذا يحتاج إلى تكاليف كبيرة.

-زيادة الضرائب.

-زيادة الفوائد على القروض.

-ارتفاع أجور العمال ذوي الدخل الثابت.

-التقدم التقني.

الفرع الثاني :ضعف رقم الأعمال

يتأثر رقم الأعمال بتغير حجم المبيعات وسعر البيع، فإذا انخفض حجم المبيعات وسعر البيع يؤدي إلى انخفاض رقم الأعمال.

أولا-انخفاض حجم المبيعات:

الأسباب التي تخفض من حجم المبيعات هي :

-انخفاض حجم الطلب على المبيعات لعدم توافر الجودة وعدم موافقة السعر.

-انتشار الخدمات المنافسة أو البديلة في سوق التأمين.

-ارتفاع تكاليف المواد الأولية.

ثانيا-انخفاض السعر :

أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض سعر الخدمة هي :

-ارتفاع المنافسة في السوق.

-انتشار الخدمات المعروضة في السوق التأميني بكميات كبيرة.

---

[1] محمد القيومي محمد، **أصول محاسبة التكاليف**، المكتب الجامعي الحديثّ، الاسكندرية، 1999، ص105.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد الاداري"مدخل كمي"**، مكتبة الاشعاع للطبعة والنشر والتوزيع،عمان، 1997، ص63.

-اقبال المؤمن لهم على الخدمات ذات السعر المنخفض.

ثالثا:بطئ دوران الأصول الاقتصادية

المقصود بكلمة بطئ هو طول فترة تحويل أصول شركة التأمين إلى سيولة. والأسباب الاقتصادية هي:

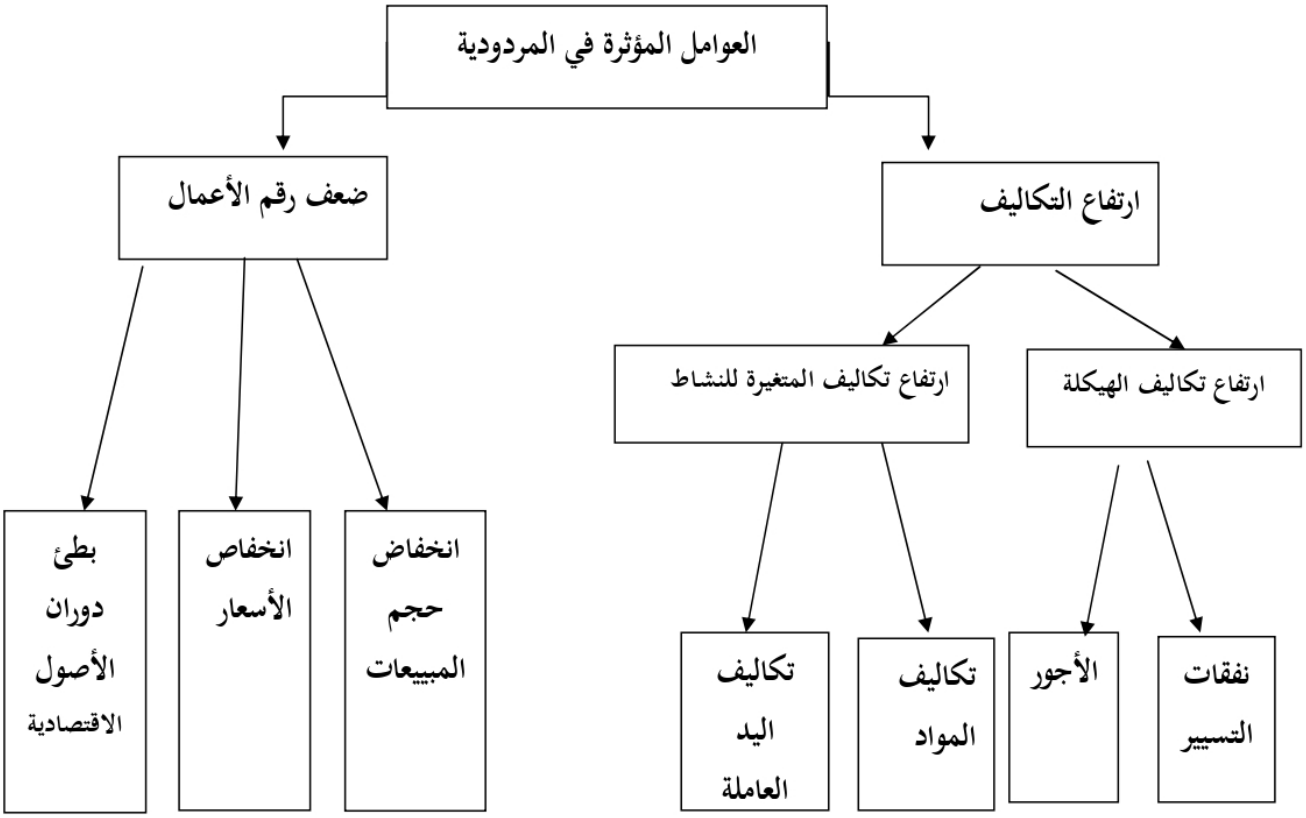
-وجود استثمارات ضخمة غير مستغلة، أي أنها عبارة عن أموال مجمدة.

-وجود كميات كبيرة من المنتجات في المخازن لسبب ما مثل سوء التسويق.

-صعوبة تحصيل الديون.

انطلاقا من الشكل نستنتج أن العوامل المؤثرة في المردودية تتمثل فيما يلي:

الشكل رقم 06:العوامل المؤثرة في المردودية



المصدر: محمد بولحية ، العجز المالي و مشاكل تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ،2000 ، ص 100.

الفرع الأول :عناصر التوازن المالي

تتمثل عناصر التوازن المالي فيما يلي :

أولا–رأس المال العامل :FR

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير [1]، ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك :

- **من أعلى الميزانية** : رأس المال العامل =أموال دائمة – أصول ثابتة.
- **من أسفل الميزانية** : رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل.

ورأس المال العامل أصناف :

–رأس المال الخاص : (FRc) وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة.ويحسب بالعلاقة : **رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة** .

–رأس المال العامل الاجمالي: (FRg) ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للشركة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة ،ويحسب بالعلاقة التالية : **رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة.**

–رأس المال العامل الخارجي :وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية : **رأس المال العامل الخارجي =مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل.**

–احتياجات رأس المال العامل الدائم :

هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في شركة التأمين[2] أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة الشركة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشي مع تغير نشاط الشركة.

[1] Pierre Canson ,**La gestion Financière de L'entreprise** ,5eme édition donoud ,Paris ,1979 ,p184.

[2] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**،ديون المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص148.

الفرع الأول :عناصر التوازن المالي

تتمثل عناصر التوازن المالي فيما يلي :

أولا–رأس المال العامل :FR

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير [1]، ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك :

- **من أعلى الميزانية** : رأس المال العامل =أموال دائمة – أصول ثابتة.
- **من أسفل الميزانية** : رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل.

ورأس المال العامل أصناف :

–رأس المال الخاص : (FRc) وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة.ويحسب بالعلاقة : **رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة** .

–رأس المال العامل الاجمالي: (FRg) ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للشركة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة ،ويحسب بالعلاقة التالية : **رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة**.

–رأس المال العامل الخارجي :وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية : **رأس المال العامل الخارجي =مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل**.

–احتياجات رأس المال العامل الدائم :

هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في شركة التأمين[2] أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة الشركة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشي مع تغير نشاط الشركة.

[1] Pierre Canson ,**La gestion Financière de L'entreprise** ,5eme édition donoud ,Paris ,1979 ,p184.

[2] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص148.

احتياجات رأس المال العامل الدائم =(أصول متداولة ماعدا القيم الجاهزة)–(ديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية).

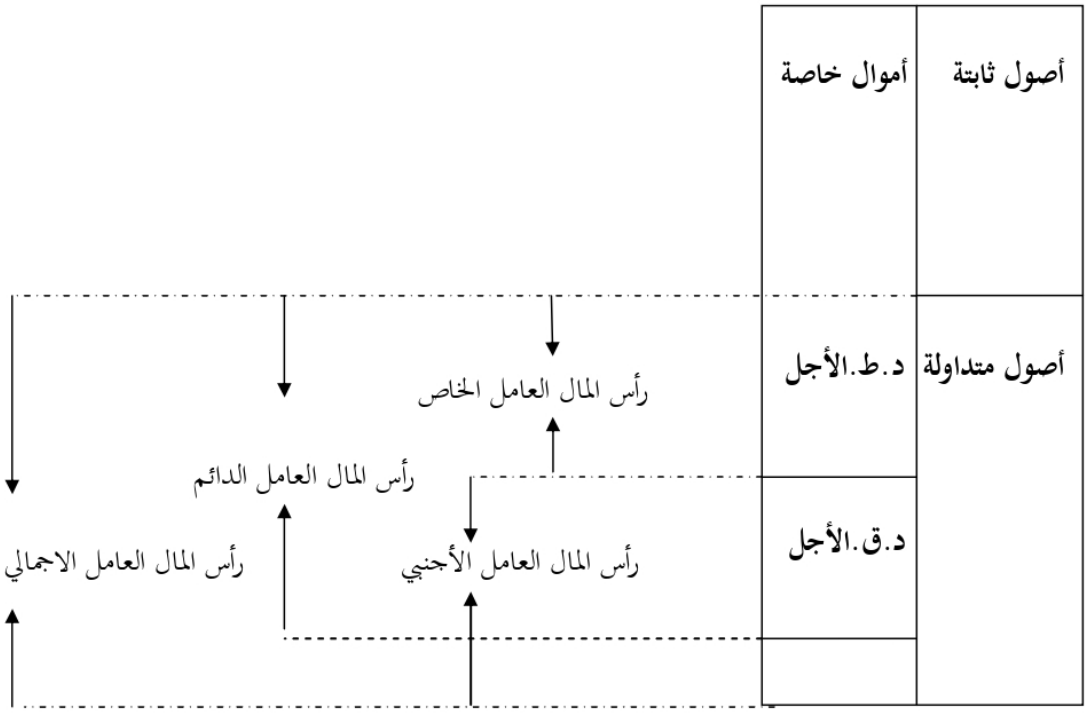
–الخزينة :

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها شركة التأمين و الموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من اجال قصيرة أو متوسطة [1] .وتاخذ الخزينة وضعيتين هما :

–الخزينة =رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل الدائم.

-الخزينة =القيم الجاهزة – سلفات مصرفية .

الشكل رقم 07 :أنواع رأس المال العامل



المصدر :ناصر دادي عدون ،**تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة ،الجزائر ،1988 ،ص 48.

[1] اسماعيل عرجاجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001 ،ص148.

و فيما يلي جدول توضيحي يبين كيفية حساب مؤشرات التوازن المالي:

جدول رقم 02: مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	طريقة حسابه	الدلالة
رأس المال العامل FR	* أصول متداولة–ديون قصيرة الأجل. * أموال دائمة – أصول ثابتة.	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير، ويعبر عن مدى ضمان المؤسسة للوفاء بديونها.
احتياج رأس المال العامل BFR	* (أصول متداولة–قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل–سلفات مصرفية).	يمثل الفرق بين احتياجات الدورة، كما يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة لمصادر التمويل.
الخزينة Tr	* قيم جاهزة– سلفات مصرفية. * رأس المال العامل– احتياج رأس المال العامل.	هي محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة.

من إعداد الطالبين

الفرع الثاني :تحليل مؤشرات التوازن المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي فيما يلي[1]:

أولا–رأس المال العامل :

- **رأس المال العامل موجب** : (**FR>0**) يشير هذا إلى أن شركة التأمين متوازنة ماليا على المدى الطويل ،وحسب هذا المؤشر فإن الشركة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة الأجل ،وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية ،وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للشركة.
- **رأس المال العامل معدوم** : (**FR=0**) في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة لشركة التأمين .

[1] الياس بن ساسي،يوسف قريشي،**التسيير المالي**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان،2006،ص83.

- **رأس المال العامل السالب** : (**FR<0**) في هذه الحالة يعني أن شركة التأمين عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة .

ثانيا–احتياجات رأس المال العامل :

- **احتياجات رأس المال العامل موجبة** :في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية.
- **احتياجات رأس المال العامل سالبة** :في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية ، وذلك يعود لقيام شركة التأمين باتخاذ بعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الاجال المحددة [1].
- **احتياجات رأس المال العامل معدومة** : عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن شركة التأمين ،مع الاستغلال الأمثل للموارد.
- **ثالثا–الخزينة**[2] :

–الخزينة الصفرية :تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون شركة التأمين قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ،لكن لابد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية .

- **الخزينة الموجبة** : في هذه الحالة تكون الموارد أكبر من الأصول الثابتة ،وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بامكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.
- **الخزينة السالبة** :في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون شركة التأمين بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل الاستمرار في النشاط.

[1] Pierre Conson ,Farouk Hemici ,**Gestion Financière de l'entreprise** ,9eme édition ,Paris ,dunod ,1999,p243.

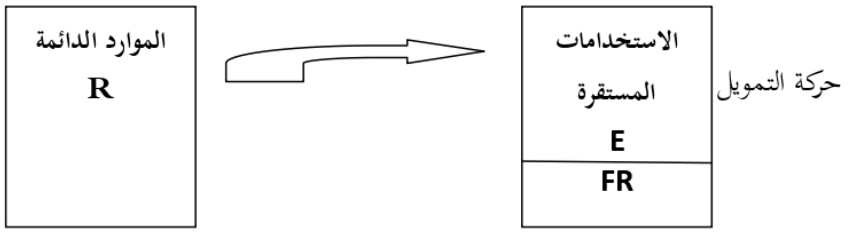
[2] اليمن سعادة،**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،فرع إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،دفعة 2009/2008،ص66-67.

الفرع الثالث:شروط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي داخل شركة التأمين يجب تحقق الشروط التالية:[1]

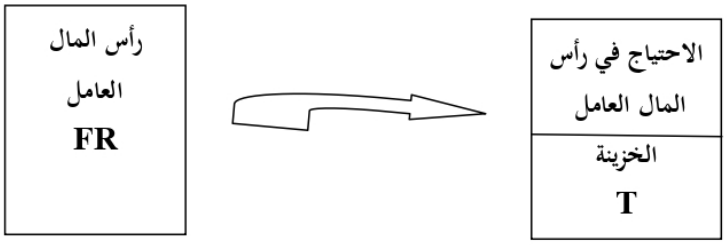
الشرط الأول: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن شركة التأمين من تمويل أصولها الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات الشركة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل

FR >0 R>E



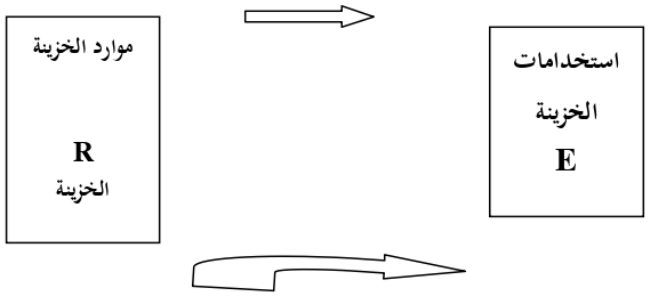
الشرط الثاني: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أن:FR>BFR

إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.



[1] الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص86-87..

الشرط الثالث:خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين وبذلك تتمكن الشركة من تغطية موارد الخزينةE>R T>0.



حركة التمويل

المطلب الثالث: النسب المالية في شركات التأمين

تعبر النسب المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والثاني يمثل المقام، وتستخدم لإضافة دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى، كما تعطي النسبة معلومة قابلة للاستعمال في التشخيص المالي، وتزود المؤسسة بقيم مختلف المؤشرات وتساعد على اتخاذ القرارات المالية، تستخدم نسب الملاءة و المردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، لذا في فمن الواجب أن تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية ماضية و أن تبين مدى القصور و الشلل الذي أصاب أدائها، غير أن استخدامها الحديث يعتمد علي قدرتها التنبؤية و على جدواها في تقديم معلومات تنبؤية مستقبلية عن أداء شركات التأمين، إضافة إلى نسب الملاءة و مردودية هناك نسب مالية أخري مستعملة في نشاط التأمين سوف نتطرق إليها لأنه لايمكن أن نقوم بعملية تحليل دون التطرق إلي هذه النسب، و ذلك كمايلي:[1]

الفرع الأول :نسب الملاءة المالية

تتفق معظم الأراء العلمية و العملية في مختلف أسواق التأمين علي ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة[2]، و تتضمن قوانين الإشراف و الرقابة علي نشاط التأمين في الجزائر علي كيفية تحديدها، حيث نص المرسوم التنفيذي رقم 95-343 و الصادر في 30 أكتوبر 1995، علي مايلي:

يجب أن تبرز الملاءة وجود الديون التقنية و هامش الملاءة، و هي تتكون من:

[1] سليمة طبابيية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية**، سلسلة بحوث مقدمة في جامعة قالمة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، دون سنة النشر، ص ص 80-81

-حجم رأس المال الاجتماعي.

-الإحتياطات النظامية المشكلة.

-مؤونات الضمان.

-مؤونة لتكملة الإلزامي للديون التقنية، و تمثل 5% من رصيد التقنية.

-المؤونات النظامية الأخرى و التي لا تتعلق بالالتزامات اتجاه المؤمن المؤمن لهم أو غير الغير باستثناء المؤونات للالتزامات المتوقعة أو انخفاض قيمة أحد عناصر الأصول.

-يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة لشركات التأمين و إعادة التأمين كمايلي:

رأس المال الإجتماعي + الإحتياطات + المؤونات التقنية / الديون التقنية.

-هنا هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي علي الأقل 15% من الديون التقنية.

رأس المال الإجتماعي + الإحتياطات + المؤونات التقنية / رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين

يجب أن لا يقل هامش الملاءة عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين.

عندما يكون هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال، أو إيداع رهنات لدي الخزينة العامة و تحريرها. يتحدد من طرف المدير العام للشركة.

وفيما يلي أهم نسب الملاءة المالية التي تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية، و تحسب كما يلي:

أولا-كفاية الأموال الخاصة: و تحسب كما يلي:

الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات

و تعد هذه النسبة كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل علي حالة عسر مالي أو الإفلاس.

ثانيا–الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية: و تحسب كما يلي:

الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة

وتقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

ثالثا–علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات: و تحسب كما يلي :

رأس المال الحر / إجمالي الإستثمارات

وتعتبر هذه النسبة عن مدي قدرة رأس المال الحر علي مواجهة مخاطر الإستثمار.

رابعا–الأصول الثابتة للأموال الخاصة: و تحسب هذه النسبة كما يلي:

الأصول الثابتة / الأموال الخاصة

تمثل هذه النسبة مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة.

خامسا–التعويضات للدون التقنية: و تحسب كما يلي:

التعويضات / الديون التقنية*

تسمح هذه النسبة بتقدير مدي قدرة الشركة التأمين علي تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الراحد الصحيح.

سادسا–هامش الملاءة المحقق للواجب تحققه: و تحسب كما يلي:

هامش الملاءة المحقق/ هامش الملاءة الواجب تحقيقه

هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من 100% .

متعامليها .أما ارتفاعها فلا يعبر دوما وبصفة مباشرة على حسن التسيير وفعالية إدارة شركة التأمين إذ قد تعود إلى انخفاض الأموال الخاصة مع ارتفاع في نتيجة الدورة الصافية .

وفيما يلي أهم نسب المردودية في شركات التأمين[1]:

أولا–المردودية الاقتصادية: وتحسب كما يلي:

نتيجة الدورة / مجموع الأصول

وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الشركةفي استغلال أصولها.

ثانيا–المردودية المالية: وتحسب كما يلي:

نتيجة الدورة / الأموال الخاصة.

تعبر هذه النسبة عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة.

ثالثا–مردودية الاستغلال : وتحسب كما يلي :

نتيجة الاستغلال /رقم الأعمال الاجمالي.

تعكس هذه النسبة على ربحية الشركة على حسب النشاط الحالي بدفع المقرضين والشركاء والاستيلاء على الضرائب.

- بالإضافة إلى نسب الملاءة والمردودية هناك نسب أخرى مكملة لها وتتمثل في[2]:

رابعا–نسب النشاط :

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية ،من خلال مقارنة الايرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة.

وفيما يلي مضامين نسب النشاط في شركات التأمين :

---

[1] مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، دفعة 2010–2011،ص ص75 –76.

[2] سلمة طايسة ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 82 –83.

❖ **الأقساط إلى حقوق المساهمين** : وتقاس كما يلي :

صافي الأقساط المكتتبة /حقوق المساهمين .

وتمثل هذه النسبة حقوق المساهمين الخسائر غير العادية ،حيث كلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة الأخطار أكبر وبحد أقصى 300% .

❖ **الاحتفاظ بأقساط التأمين** :وتحسب كما يلي :

الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط.

تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين ،المعدل المقبول هو أكثر من 50%.

❖ **تكلفة الحصول على رقم الأعمال** : وتحسب كما يلي :

مصاريف التسيير /رقم الأعمال الإجمالي.

تمكن هذه النسبة من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها .

❖ **تكلفة مصاريف المستخدمين** : وتحسب كما يلي :

(مصاريف المستخدمين) / (رقم الأعمال الإجمالي –رقم أعمال الوكلاء العاملون).

تسمح هذه النسبة من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال.

❖ **معدل الأجور المقدمة** : وتحسب هذه النسبة كما يلي :

مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين

تسمح هذه النسبة ببيان معدل أجور المستخدمين المقدم .

❖ **إنتاجية المستخدمين** :وتحسب كما يلي :

(رقم الأعمال الإجمالي –رقم أعمال الوكلاء العاملون) / عدد المستخدمين.

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال .

❖ **تكلفة الحوادث** :وتحسب كما يلي :

تكلفة الحوادث /الأقساط الصافية للدورة الحالية.

تقوم هذه النسبة بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة ،حيث يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.

❖ **حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال** : وتحسب كما يلي :

حقوق على المؤمن لهم / رقم الأعمال الإجمالي.

تسمح هذه النسبة بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم ،ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة.

❖ **التوظيفات المالية** :وتحسب كما يلي :

نواتج مالية / توظيفات مالية.

تسمح هذه النسبة بمعرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة عن توظيف الأموال التي بحوزة الشركة .

خامسا–نسب الربحية :

تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة ،لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفاعلية الشركة ،لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهددا.

وفيما يلي أهم مضامين نسب الربحية في نشاط التأمين :

❖ **عائد الاستثمار** :وتحسب كما يلي :

(صافي الدخل من الاستثمار) / (متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق).

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين ،وحدها الأدنى المقبول هو 20%.

❖ **التغير في الفائض** :وتحسب كما يلي :

(الفائض المعدل للعام الحالي –الفائض المعدل للعام السابق) / (الفائض المعدل للعام السابق).

تعبر هذه النسبة عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه ،تتراوح بين (-10%) إلى (5%+).

سادسا–نسب السيولة :

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم ،لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قرارتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي ،لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين.

وفيما يلي أهم مضامين نسب السيولة في نشاط التأمين :

❖ **الخصوم إلى الأصول السائلة** : وتحسب كما يلي :

الخصوم / الأصول السائلة .

وتبين هذه النسبة قدرة الشركة إلى تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية ،الحد المقبول لهذه النسبة هو : 105%.

❖ **المخصصات التقنية للأصول السائلة** : وتحسب كما يلي :

المخصصات التقنية* / الأصول السائلة .

وتهدف هذه النسبة إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية ،والمعدل المقبول هو أقل من 100%.

❖ **الاحتياطات التقنية** : وتحسب كما يلي :

(التغير في الاحتياطي للسنة الواحدة) / (فائض العام السابق).

وتعتبر هذه النسبة مؤشر القيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حدها الأقصى المقبول هو 25%.

*هي مخصصات لمواجهة التزامات الشركة تجاه مؤمنيها، مما يبين أنها تمثل دينا على عاتقها وتلزم بتكوينها سنويا لضمان حقوق المؤمن لهم.

❖ **رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل** : وتحسب كما يلي :

(رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل) / الفائض.

تفرق أيضا بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية بين تلك التي لا تعترضها مشاكل والحد الأقصى لها هو 40%.

المطلب الرابع: التداخل بين الملاءة و المردودية

من اجل تحسين كلا من الملاءة و المردودية شركات التأمين ينبغي أولا توضيح طبيعة التداخل بينهما، فمن خلال تحليلينا للملاءة و المردودية نجد انه يوجد علاقة بينهما خاصة فيما يتعلق بحجم الأموال الخاصة و كيفية توظيف الأموال .

الفرع الأول :تكوين الأموال الخاصة

أولا–المصالح المتعارضة في تكوين الأموال الخاصة:

تحوز شركات التأمين في الحلة العامة على أموال خاصة تفوق الحد الأدنى الإلزامي و الميزة الأساسية في ذلك انه تحقق للشركة حماية اكبر، كما تحافظ و تضمن لها استمراريتها ناهيك عن احترامها للتنظيم المعمول به،كما يمكن لزيادة حجم الأموال الخاصة أن يؤثر على المرد ودية شركات التأمين و هذا في غير صالح مالكها .

مما سبق تتبين لنا أن المصالح المتعارضة في تكوين الأموال الخاصة، إلا انه في الواقع توجد عدة أطراف و بدوافع مختلفة تهتم بحجم الأموال الخاصة التي بحوزة شركات التأمين، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ينتظر المؤمن لهم من المؤمن احترام التزاماته المنعقدة من خلال وثيقة التأمين في أوقاتها المحددة، فبدون وجود ضمان ضروري قوي مثل الزامات الملاءة سوف ينعكس ذلك على حجم الاكتتاب، و بالتالي على حجم الأقساط.
- تهتم الهيئات الرقابة أساسا بحماية المستهلك بالإضافة إلى حرصها على استمرارية نشاط شركات التأمين على المدى البعيد لما لهذا النشاط من أهمية اقتصادية و اجتماعية، لذلك نجد أنها تفرض حجم معين من الأموال الخاصة كحد ادني لضمان أهدافها.

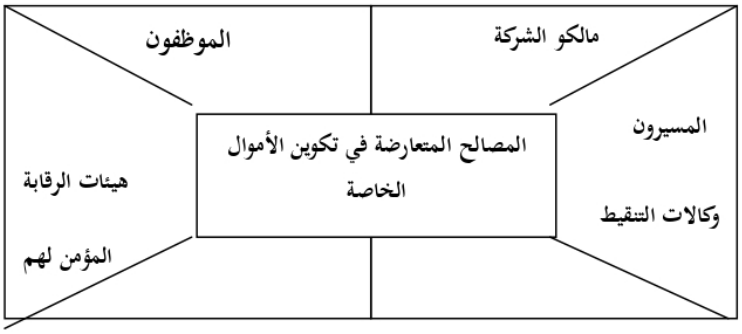
- ينتظر مالكو شركات التأمين من جهتهم عائدا مقبولا على أموالهم الخاصة المستثمرة بالنظر إلى حجم ا مخاطرتهم في الاستثمار،و لهذا عادة ما يطالب مالكو الشركة بتوظيف الأموال في أوجه الاستثمار ذات العائد الكبير، و بالتالي على شركة التأمين أن تجد التوليفة المثلى بين حجم الأموال الخاصة و تكلفتها[1] .

إلا أننا نجد مالكي شركات التأمين يهتمون أيضا بملاءتها، فالمخاطرة بالنسبة لمالكي شركات التأمين ليست متعلقة فقط بتخصيص الأموال الخاصة و لكن أيضا بملاءة الشركة [2] .

- تراقب وكالات التنقيط من جهتها مدى احترام الشركة لالتزاماتها، و خاصة اتجاه مالكي الشركة والعملاء، و لقد أصبح الحصول على تنقيط جيد من متعاملي شركات التأمين من المؤمن لهم، و معيدي التأمين ، و المساهمين و غيرهم.
- يرغب مسير و الشركة و موظفيها من جهتهم ضمان استمرارية النشاط و نمو الشركة ب الحفاظ على حجم معين من الأموال الخاصة.

و يمكن توضيح المصالح المتعارضة في تكوين الأموال الخاصة من خلال الشكل الأتي :

شكل رقم 08: الأموال الخاصة التوفيق بين المصالح المتعارضة



المصدر: SIGMA .N°1/2000 , op.Cit. p26

ثانيا– الصلابة المالية (la solidité financière):

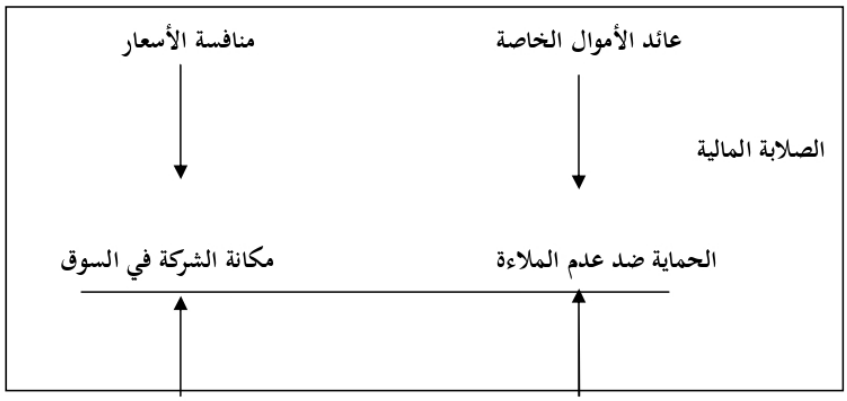
نقصد بالصلابة المالية في شركات التأمين الوضعية المالية التي تأخذ فيها هذه الشركات بعين الاعتبار مختلف مصالح المتعارضة السابقة، و التي تسمح لها بتحقيق أعمال إضافية أكثر مردودية،كما تضمن لها بالتزاماتها في أوقاتها المحددة [1] ، فهي وضعية مالية ذات جانبين :

- قدرة الشركة على تحقيق عوائد.
- قدرة الشركة على الوفاء بديونها المنعقدة.

و تسعى شركات التأمين لتحقيق هذه الوضعية المالية حتى و إن كان ذلك على حساب بعض المجموعات ولكن بدرجات متفاوتة ففي ظل الاتجاهات المتعارضة السابقة نجد أن العائد المنتظر من مالكي الشركة و السعر المرغوب من عملاء شركات التأمين و كذا المتنازلين يقوم بضغط سلبي على الصلابة المالية، في حين تلزم الحماية ضد عدم الملاءة و مكانة الشركة في السوق تحقيق الحماية الكثير ارتفاعا.

و في ما يأتي شكل يوضح الاتجاهات المتعارضة اتجاه الصلابة المالية:

شكل رقم 09: الصلابة المالية في ظل الاتجاهات المتعارضة



المصدر: SIGMA, N°7/1995, op, cit, p30

وعلى العموم إذا حققت الشركة وضعية الصلابة المالية بتأكيد هيئات الرقابة و وكلات التنقيط يمكن إن يدفع ثمن هذه الوضعية الجيدة كل من عملاء شركات التامين أو مالكيها .

بالنسبة لعملاء شركات التأمين، لا تتعلق ميزة وثيقة التأمين فقط بمبلغ القسط المدفوع و لكن قبل كل شيء على قدرة الشركة على أداء مبالغ التأمين في وقته المحدد في حالة تحقق الخطر المؤمن عليه، و لذلك يقبل عملاء شركات التأمين من مؤمن لهم و كذلك المتنازلين بدفع أقساط عالية في مقابل الحماية العالية.

أما بالنسبة لمالكي الشركة المستثمرين بشكل عام فمن المعروف انه كلما كانت هذه الاستثمارات مضمونة كلما كان العائد عليها منخفضا، و لذلك فمالكي الشركة يمكن لهم أن يقبلوا بعائد منخفض على امواهم الخاصة في مقابل مخاطرتهم القليلة.

الفرع الثاني :العلاقة بين الملاءة و المردودية

عادة ما يكون معدل الملاءة للشركات التعاونية اعلي من معدل الملاءة لشركات المساهمة التي تسعى إلى تحقيق الربح، و هذا راجع إلى أن عملاء الشركات التعاونية هم في نفس الوقت مؤمن لهم و مشاركين، فهذا النوع من الشركات هو غير معرض لتداخل المصالح خاصة بين المؤمن لهم و المساهمين على عكس شركات المساهمة، و لذلك نجدد أن مردودية الأموال الخاصة بالنسبة للشركات التعاونية عادة ما تكون اقل من مردودية الأموال الخاصة لشركات المساهمة .

و قد أكدت هذه النتائج بدراسة أعدتها مجلة (SIGMA) لحوالي 2424 شركة تأمين علم تنشط بالسوق الأوروبي و ذلك خلال القترة ما بين 1991و 1997[1] .

و فيما يلي بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين الملاءة و مردودية الأموال الخاصة سواء بالنسبة للشركات التعاونية أو شركات المساهمة و ذلك في السوق الفرنسي، و الألماني و الأمريكي.

جدول رقم 03 :معدل الملاءة و مردودية الأموال الخاصة في السوق الفرنسي و الألماني و الأمريكي

البيان / الدول	شركات تعاونية		شركات مساهمة	
	ROE	معدل الملاءة	ROE	معدل الملاءة
فرنسا	5.9%	123%	9.1%	72%
المانيا	8.6%	64%	5.4%	59%
الولايات المتحدة الأمريكية	8.7%	9.4%	14.2%	82%

المصدر:SIGMA, N°7/1995, op, cit, p30

حسب هذا الجدول نلاحظ أن معدل الملاءة بالنسبة للشركات التعاونية يكون دائما أعلى من معدل الملاءة في شركات المساهمة، و على العكس تكون مردودية الأموال الخاصة في شركات المساهمة أعلى من مردودية الأموال الخاصة في شركات التعاونية، و قد توصلت الدراسة إلى انه كلما كان معدل الملاءة كبيرا، كلما كانت مردودية الأموال الخاصة قليلة و العكس صحيح، أي كلما انخفض معدل الملاءة كلما أدى ذلك إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة، و يتجلى ذلك بوضوح في السوق الفرنسي و الأمريكي.

إلا أن هذا التضارب بين الملاءة و مردودية الأموال الخاصة قد تضاءل في هذه السنوات الأخيرة نتيجة للأرباح المرضية التي يحصل عليها المؤمنين من الأسواق المالية، حيث أثبتت الدراسات انه كلما زادت مردودية استثمارات شركات التأمين،بالإضافة الى نتائجها التقنية الموجبة كلما انعكس ذلك سلبا على ملاءة الشركة و كذا على مردودية الأموال الخاصة و العكس صحيح[1]

خلاصة الفصل الثاني:

تحتل ملاءة شركات التأمين أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو بالنسبة للشركة كونها تعبر عن مدى قدرتها المالية الدائمة علي تسديد التزاماتها اتجاه المؤمن لهم في أوقاتها المحددة.

أما المردودية فهي تعني مدي قدرة الأموال المستثمرة علي تحقيق عوائد مالية يعتبر تحليل الأداء المالي لشركات التأمين أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و فهمها من أجل معرفة الأداء و الوضعية المالية للشركة، و بغية الوصول إلي هذا الهدف تم الاستعانة بعدة وسائل و أدوات بحيث مكنتنا من الحكم حول الملاءة و المردودية ، ورغم تحول أنظمة الملاءة المالية لشركات التأمين في كل من الاتحاد الأوربي و الأمريكي الى معايير رأس المال المبني على المخاطر ، الا أن قواعد قياس الملاءة على المستوى الدولي لاتزال مختلفة حيث :

بعض الأنظمة كالو.م.أ تضع قواعد صارمة و أنظمة أخرى تقوم بتطوير أنظمة ملاءتها المالية كالاتحاد الأوربي .

لا يوجد رأس مال معياري و حيد في صناعة التأمين.

النظام الأوربي يشجع استعمال النماذج الداخلية لحساب رأس المال المبني على المخاطر.

الفصل الثالث

الفصل الثالث دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات-CAAT-

مقدمة الفصل الثالث

كانت دراستنا لدور تقييم الاداء المالي لشركات التأمين تقتصر على الجانب النظري وذلك من خلال ما تطرقنا له في الفصول السابقة، ولاكتمال ذلك لابد من وجود فصل تطبيقي حيث قمنا بدراسة الشركة الجزائرية للتأمينات .

ونظرا لتحفظ الوكالة على المعلومات الخاصة بها أو ما يعرف بالتستر المالي قررنا أخذ دراسة حالة الشركة ككل نظر لسهولة الحصول على التقارير المنشورة على موقع الشركة وباستشارة المختص بالوكالة عن بعض النقاط المتعلقة بالوضعية المالية .

وقسمنا هذه الدراسة إلى

- المبحث الأول: ألقينا فيه نظرة عامة حول الشركة الجزائرية للتأمينات من حيث التعريف

والهيكل التنظيمي، وحاولنا اظهار ملخص لنشاط الشركة .

- المبحث الثاني : تناولنا فيه القوائم المالية للشركة و كذا تقييم الاداء المالي عن طريق النسب المالية لهذه الشركة .

❖ **المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات.**

تعتبر الشركة الجزائرية للتامينات والتي يرمز لها بالرمز "CAAT "من أكبر شركات التأمين في الجزائر وذات خبرة عالية في هذاالمجال لأنها من أولى مؤسسات التأمين التي ظهرت في السوق بعد الاستقلال، و في هذا المبحث سنتعرض بالاختصار إلى نشأة وتعريف بالشركة والهيكل التنظيمي لها وأخيرا لمحة حول نشاطها .

✓ **المطلب الأول : تعريف الشركة الجزائرية للتأمينات وهيكلها التنظيمي**

- **اولا : نشأة وتعريف الشركة الجزائرية للتأمينات .**

من الشركات الاقتصادية الوطنية، التي كان من اختصاصها كل أنواع التأمين الخاص بحوادث النقل البري، الجوي والبحري أنشأت هذه الشركة في 30 أفريل1985 وفق المرسوم 82/ 85، برأسمال اجتماعي قدر ب 60 مليون د ج ، وانتقل إلى 230 مليون دج سنة 1992 ثم إلى 900 مليون دج، ولي يصل حاليا إلى 11.490.000.000دج .

عدد العمال انتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1200 عامل سنة1996، وحاليا يصل عدد العمال إلى 1600 عامل في الوقت الحالي شبكة التوزيع كانت 10 وكالات في بداية1985 ، إلى أن وصلت حاليا إلى 7 فروع و 140 وكالة .

إن الشبكة الوطنية لشركة التأمين وفي إطار التطور المستمر، قد بذلت مجهودات خاصة وأظهرت استعدادات محددة في برنامج عملها وهذا منذ نشأتها، والآن شركة التأمين تحتوي على 7 وحدات متواجدة عبر القطر الوطني على النحو التالي:

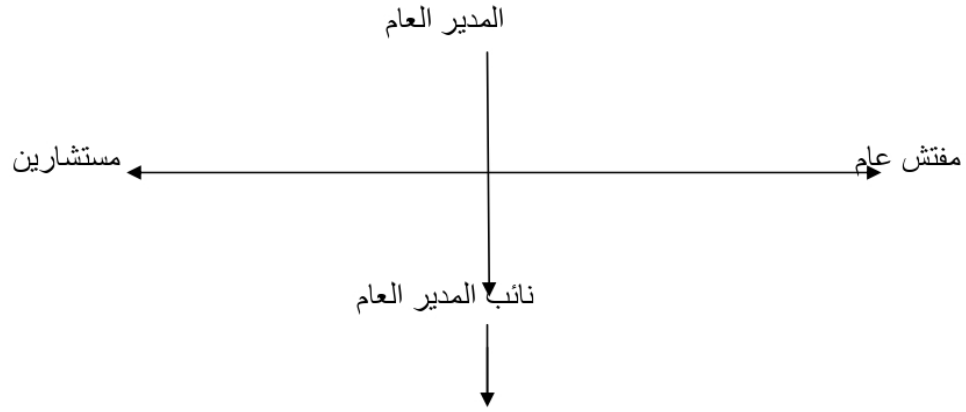
- ثلاثة وحدات في الجزائر العاصمة (الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش)
- وحدة في عنابة
- وحدة في قسنطينة
- وحدة في وهران
- وحدة في غرداية

ثانيا : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات .

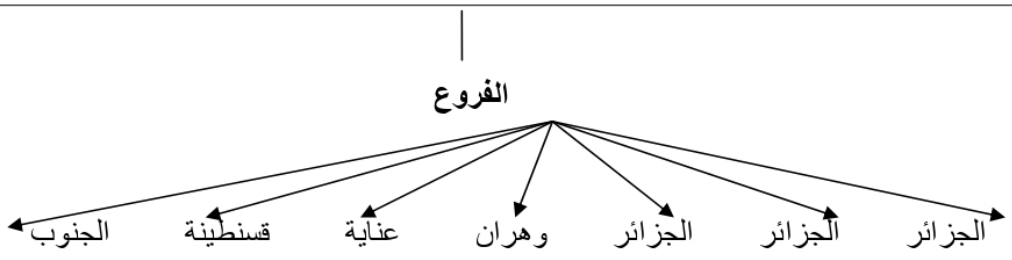
يتم عرض في هذا العنصر الهيكل التنظيمي للمديرية العامة التي تنقسم إلى مديريات ولكل مديرية مهام يتم عرضها فيما يلي :

1. مديرية الموارد البشرية : تتكفل بمهمة إعداد العلاقات الاجتماعية وتكوين الموارد البشرية وتنظيم الشركة.
2. مديرية الممتلكات: تقوم بتقديم الوسائل اللازمة المادية والتقنية ومتابعة تسيير الممتلكات
3. مديرية التسويق: وتشمل الإشهار والتعريف بمنتوجات الشركة والتخطيط وتحديد أهداف كل فرع.
4. مديرية النقل: تقوم بتحسين وتنفيذ خدمات التأمين الخاصة بالنقل
5. مديرية الرقابة: تقوم بوظيفة تقييم التقارير السنوية ومتابعة الإستراتيجية الموضوعة – .
6. مديرية الأعمال القانونية: تسهر على تسيير الأعمال القانونية وتطبيق القواعد القانونية في الشركة.
7. مديرية المحاسبة والمالية: من مهامها تسجيل عمليات النشاط بدقة حول الوحدات المحاسبة وإعداد الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج وكذا العمل على تسيير الخزينة ودفع الضرائب والأجور.
8. مديرية التنظيم والمعلومات: تقوم بتحليل المعلومات المحاسبية والإحصائية وإعداد برنامج المعلومات من أجل تسيير الشركة
9. مديرية تأمين العمال: يتمثل دورها في تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف وكذا تقديم التقارير الخاصة بالمنتوجات للمديرية العامة
10. المديرية العامة التقنية: من مهامها تحديد وسائل إعادة التأمين في الشركة ومراقبة خزينة الشركة.

CAAT الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لشركة



1- مديرية النقل
2- مديرية إعادة التأمين
3- مديرية السيارات ، الأخطار البسيطة وتأمين الأشخاص
4- مديرية التخطيط، الإعلام الآلي و التنظيم و الرقابة
5- مديرية المخاطر الصناعية
6- مديرية الموارد البشرية
7- مديرية التسويق
8- مديرية الإدارة والوسائل
9- مديرية المراقبة والمراجعة



المصدر: استنادا إلى وثائق مقدمة من وكالة للشركة الجزائرية للتأمينات

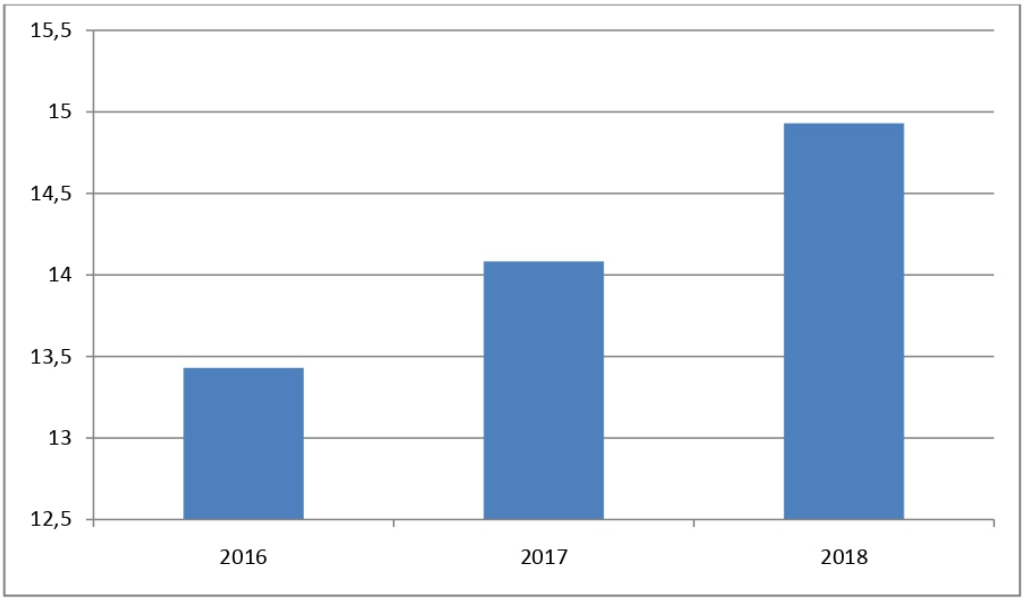
✓ **المطلب الثاني : نشاط الشركة الجزائرية للتامين .**

اعتمادا على التقارير السنوية الخاصة بالشركة الجزائرية للتامين للفترة 2018/2016 ابرزنا اهم محددات نشاط الشركة و المتمثلة في :

- **رقم الاعمال :**

شهد رقم اعمال الشركة الجزائرية للتامينات تطورا ملحوظا في الاونة الاخيرة حيث سجل سنة 2017 رقم اعمال مقدر ب 14.083مليار دج و عرف زيادة ب قدر 5.35% عن سنة 2016 التي قدر بها 13.435 مليار دج . اما سنة 2018 ف سجل رقم اعمال الشركة ب 14.637مليار دج اي بزيادة 3.93% .

الشكل رقم (1) : التمثيل البياني لرقم اعمال الشركة الوحدة : 1 مليار



المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة

- **منتجات الشركة الجزائرية للتامينات :**

بعد أن كانت الشركة مختصة في كل أنواع التأمين الخاص بحوادث النقل البري، الجوي والبحري ، أصبحت اليوم تقدم مختلف المنتجات التأمينية و التي نلخصها فيما يلي:

الجدول رقم (13) : منتجات الشركة الجزائرية للتامينات . الوحدة هي 1000دج

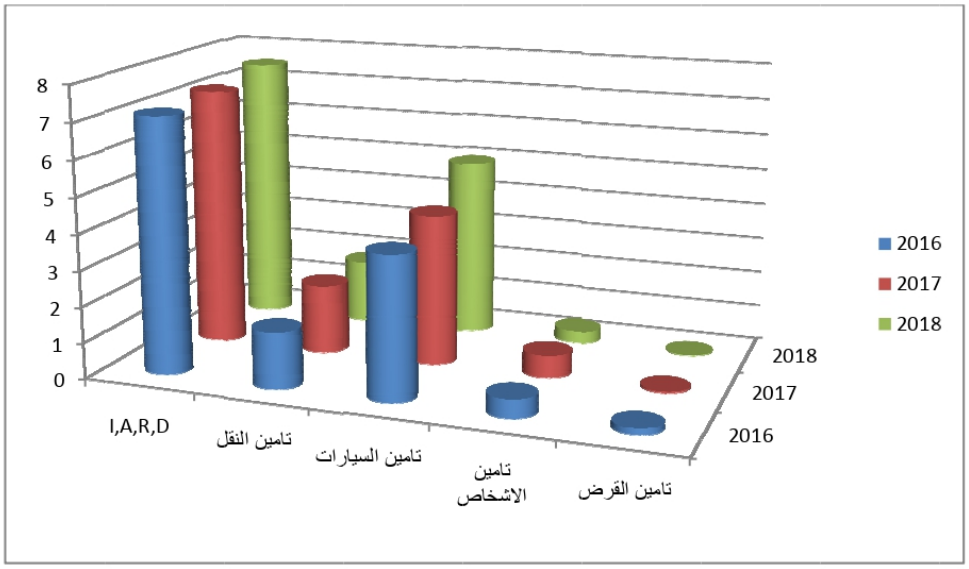
البيان	2016	2017	التغير%	2018	التغير%
I.A.R.D	7 083 115	7 211 077	**2**	7 538 888	**5**
تامين النقل	1 573 974	1 939 696	**23**	1 774 822	**-8**
تامين السيارات	3 992 580	4 226 883	**7**	4 986 124	**17**
تامين الاشخاص	512 820	626 208	**22**	324 553	**-48**
تامين القروض	182 988	39 370	**-78**	12 151	**-69**
المجموع	13 345 477	14 083 234	**6**	14 636 538	**4**

المصدر /من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة.

معظم أنواع التأمينات ساهمت في تطور نمو الإنتاجية ماعدا تأمينات القروض الناجمة عن ثقة المتعاملين في في المنتجات بزيادة الاكتتابات مختلف تفسر التغيرات في مجالات الشركة وعدد المساهمين في المحفظة المالية، وتفسر الانخفاضات بسبب استحقاقية العقود المنجزة في الفترة السابقة .

فمثلا تامينات النقل عرفت نسبة نمو قدرت ب 23 %من سنة2016إلى 2017 والسبب الرئيسي يرجع إلى الاكتتاب في لهيئة الجوية لتغطية القمر الصناعي الجزائري والشكل الموالي يبين التغيرات المذكورة في الجدول .

الشكل رقم(2) :التمثيل البياني للمنتجات الوحدة هي 1 مليون من الجدول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة .

- **التعويضات :**

تعرف التعويضات على أنها مبالغ تلتزم الشركة بدفعها للمؤمن لهم عند وقوع الخطر المؤمن ضده. تنقسم التعويضات إلى تعويضات خاصة بعملية إعادة التأمين، تعويضات مدفوعة وتعويضات مستحقة الدفع

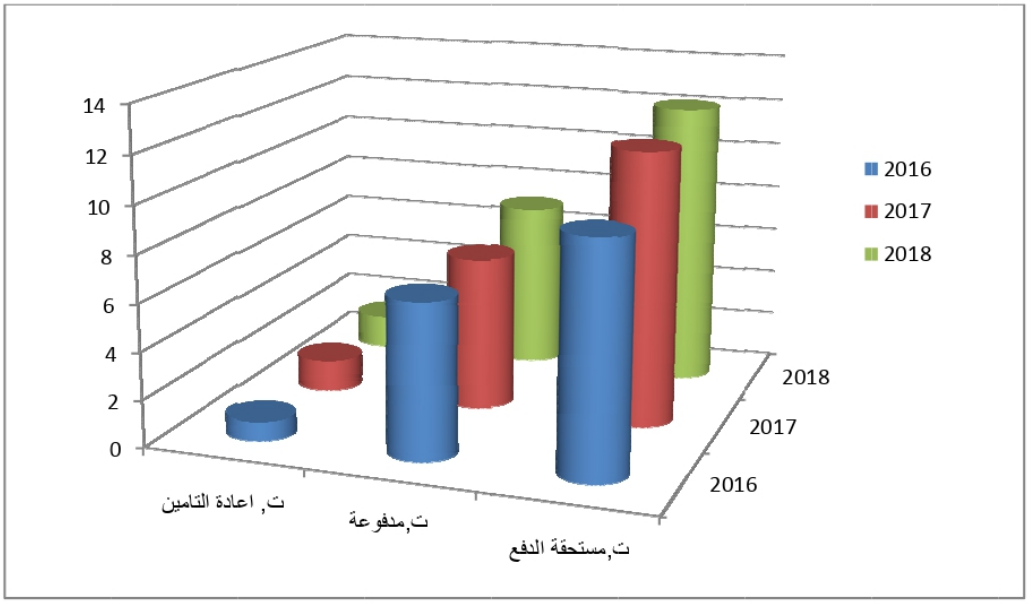
الجدول رقم (14) : مختلف التعويضات في الشركة الوحدة هي 1000 دج

البيان	2016	2017	التغير%	2018	التغير%
ت. اعادة التامين	848 049	1 331 439	57	1 415 983	6
ت. مدفوعة	6 586 322	6 522 562	1-	7 121 175	9
ت. مستحقة الدفع	9 738449	11 646 507	20	12 173 189	5
المجموع	**17 172 820**	**19 500 508**	**14**	**20 710 347**	**6**

مصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة .

تعويضات عمليات اعادة التامين زادت ب 57 % تفسر بمساهمة إعادة التأمين في تسوية التعويضات التأمينات البحرية، وفي 2017 زادت 6% نتيجة أهمية التعويضات المحصلة في الأخطار المختلفة والتأمين الجوي .

الشكل رقم(3) :التمثيل البياني لمختلف التعويضات في الشركة الوحدة هي 1 مليون من الجدول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة .

- **المنتجات المالية :**

الجدول رقم(15): المنتجات المالية للشركة1000

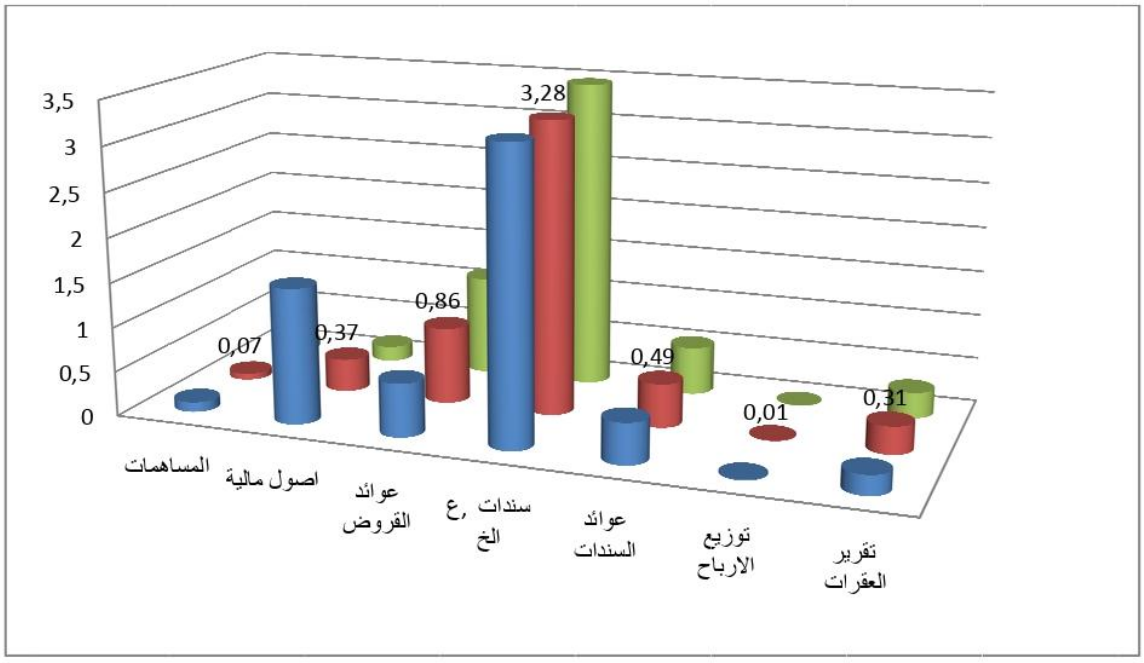
البيان	2016	2017	التغير%	2018	التغير%
المساهمات	11 441	7 961	30-	8 174	3
أصول مالية	152 908	37 039	76-	17828	-52
عوائد القروض	60 597	86 618	43	112 106	30
عوائد سندات الخزينة	327 576	328 176	1	347 434	6
عوائد السندات	46 837	49 138	5	54 150	10
توزيعات الأرباح	1 257	1 094	13-	660	-40
تقرير العقارات	22 943	31 463	37	29 080	-8
المجموع	**623 559**	**538 489**	**14-**	**569 432**	**6**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة

شهدت الشركة انخفاض في منتجاتها المالية بنسبة % 14 بسبب ان المعاملا ت التي تمت على مستوى السوق المالي الأولي والثانوي عرفت تغيرات هامة ومثلت سندات الخزينة61% من عوائد التوظيفات .

أما الزيادة الحاصلة في 2018 والمقدرة ب 6% فالسبب الرئيسي فيها هو الارتفاع في عوائد السندات وسندات الخزينة

الشكل رقم(4) :التمثيل البياني للمنتجات المالية للشركة الوحدة هي 100000 من الجدول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة.

❖المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي للشركة بواسطة المؤشرات المالية

المطلب الأول : التحليل بواسطة المؤشرات المالية تنقسم المؤشرات المالية الى :

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG
- احتياجات رأس المال العامل BFR
- الخزينة الصافية TN

جدول رقم (14) للفصل الثالث ميزانية الأصول للأعوام(2017-2018-2019)

الاصل المالي	2017	2018	2019
أصول غير جارية	-	-	-
فارق بين الاقتناء (المنتوج الايجابي أو السلبي)			
أصول ثابتة معنوية	118.177.552.38	98.179.552.48	86.683.474.21
أصول ثابتة عينية	-	-	-
أراضي	627.211.910.93	627.211.910.93	627.211.910.93
مباني	3.328726.232.71	2.830.029.159.65	2.711.430.141.40
أصول ثابتة معنوية أخرى	623.237.993.60	602.366.291.47	583.261.480.54
أصول ثابتة مادية أخرى	516.660.780.89	570.221.819.63	537.020.840.25
أصول ثابتة يجرى انجازها	27.384.507.34	26.331.258.40	25.278.009.45
	-	-	-
أصول مالية	-	-	-
سندات موضوعة موضع معادلة	0	0	0
مساهمات أخرى وحسابات دائمة ملحقة بها	3.753.417.565.75	3.618.161.987.11	3.209.898.289.22
سندات أخرى مثبتة	14.450.280.287.90	17.062.647.076.05	23.055.640.750.39
قروض وأصول مالية غير جارية	149.837.955.16	115.014.706.69	121.366.281.07
ضرائب مؤجلة عن الأصول	235.697.678.87	234.482.717.90	297.295.233.75
الأصول الغير الجارية	24.378.816.022.34	26.791.890.203.15	32.396.591.302.55

اصول جارية			
مؤونات فنية لعمليات التامين	9.547.035.426.28	10.322.156.141.67	12.490.090.962.05
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	51.427.76.35	165.933.067.19	56.101.731.56
المتنازل المؤمنون وسطاء التامين المدينون	9.681.878.733.91	10.851.687.066.30	11.189.071.939.78
الضرائب وما شابهها	2.812.285.422.18	3.197.801.026.85	3.505.433.175.60
حسابات دائنة اخرى و استخدامات مماثلة	784.752.495.18	846.254.069.48	675.175.352.03
الاموال الموضفة و الاصول المالية	11.642.466.518.04	10.459.935.729.66	7.149.747.566.09
الجارية الاخرى			
الخزينة	3.063.399.381.88	4.068.868.382.42	5.147.149.966.50
مجموع الاصول الجارية	38.563.245.733.82	39.312.695.483.57	40.191.770.893.61
مجموع العام للاصول	61.942.061.796.16	66.704.585.686.72	72.588.361.969.16

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحقين (1) و(2)

الجدول رقم(15) جانب الخصوم للسنوات 2017-2018-2019

الخصوم المالية	2017	2018	2019
رؤوس الاموال الخاصة راس المال تم اصداره راس المال المكتتب غير المدفوع علاوة و احتياطات فوارق إعادة التقييم فوارق المعادلة	16.000.000.000.00 0 4.268.641.442.28 00 00	20.000.000.00 0 1.821.472.899.71 00 00	20.000.000.00 0 3.310.073.728.61 00 00
النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)1	2.509.986.561.25	2.771.621.779.33	2.532.093.416.11
رؤوس أموال خاصة أخرى / الترحيل من جديد	00	00	00
المجموع	22.778.628.003.53	24.593.094.679.04	25.842.167.144.72
الخصوم غير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون اخرى غير جارية مؤونات تقنية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	 7.615.119.34 27.136.716.36 297.384.463.18 3.429.244.463.18 658.641.843.47	 8.893.583.19 189.290.016.81 26.331.253.15 3.952.661.923.13 638.598.041.48	 8.511.250.89 272.977.840.53 25.278.004.20 25.278.004.20 4.699.699.312.89 800.746.747.40
مجموع الخصوم غير جارية	4.420.022.666.45	4.815.774.817.76	5.807.213.164.91
الخصوم الجارية اموال وقيم مستلمة من اعادة التامين عمليات مباشرة موافقات مؤونات فنية لعمليات التامين	3.590.297.442.30 18.471.023.647.25 2.189.768.66 5.764.174.908.87 107.109.889.46	4.723.725.386.82 20.089.337.197.52 14.274.300.13 5.065.162.190.56 79.593.645.64	5.446.652.733.25 22.161.356.939.00 16.956.588.83 5.540.285.082.75 91.993.767.91

ديون وموارد وحسابات ملحقة ضرائب ديون اخرى خزينة سلبية	2.916.985.642.42 3.891.629.779.2200	3.116.703.682.2 4.206.919.786.8300	3.002.718.866.88 4.679.017.707.9100
مجموع الخصوم الجارية	34.743.411.126.18	37.295.716.189.92	40.938.981.686.53
مجموع الخصوم	61.942.061.796.16	66.704.85.686.72	72.588.361.996.16

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحقين (1) و(2)

جدول رقم(16) حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة 2017-2018-2019

البيان	2017	2018	2019	التغير %
1- □□□□□□ □□□□□□	11.319.008.311.25	11.970.234.625.96	12.261.449.065.13	1.02%
2- □□□□□ □□□□□	6.264.052.934.21	6.160.055.690.24	6.167.948.665.93	1%
3- □□□□□ □□□□□□□	1.914.334.009.34	1.861.822.238.28	2.029.383.382.25	1.09%
4- □□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□	-	-	-	-
5- □□□□ □□□□□□□ □□□□□□	6.969.289.386.19	7.672.001.173.99	8.122.883.781.45	1.05%
6- □□□□□□□ □□□□□□□□□	2.279.597.527.13	2.380.225.313.30	1.756.450.112.79	-1.35%
7- □□□□□□□ □□□□□□□	862.456.266.36	962.082.118.69	1.154.848.929.38	1.19%
8- □□□□□□□ □□□□□□□ □□□ □□□□□□□ (6-7)	3.142.053.792.49	3.342.307.431.99	2.911.299.042.37	-1.18%
9- □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□	2.509.986.561.25	2.771.621.779.33	2.532.093.416.11	-0.93%
10- □□□ □□□□□□□ □□□□□□□	–	–	–	–

11- □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□	**2.509.986.561.25**	**2.771.621.779.33**	**2.532.093.416.11**	**-0.93%**

المصدر من إعداد الطالبين بناء على المعطيات المقدمة من الشركة

المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي .

الفرع الأول :حساب رأس المال العامل الصافي

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

جدول رقم11: رأس المال العامل للسنوات 2019/2018/2017

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	27 224 394 034,8	30 799 741 000	32 098 434 000
الأصول الثابتة	48 893 459 865,40	53 542 123 000	54 913 127 000
رأس المال العامل الصافي	-21 669 065 830.6	-22742382000	-14693000 228

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب خلال السنوات الثلاث، حيث بلغ في ليصل إلى –21669065830.6 ، وانخفض سنة 2012 ليصل إلى -22742382000 ، وهو مايعني أن الشركة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة.وكما يدل على أنه هناك ارتفاع في عجز الشركة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

الفرع الثاني :حساب احتياج رأس المال العامل .

أولا–احتياج رأس المال العامل =(الأصول المتداول ماعدا القيم الجاهزة)– (ديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية).

احتياج رأس المال العامل2011 = (8492997562,38 - 2 786 730 795,94 -963 396 177,42)
-(30 162 063 392.98 - 5 476 303.36)

=احتياج رأس المال العامل 2011=(- 25413716500,6 دج)

– احتياج رأس المال العامل 2012=(9 987 624000 - 1 155 251000 - 312 240 0002)-(17 683 000 - 32 790 000).

احتياج رأس المال العامل 2012= (26 180 256000-) دج.

احتياج رأس المال العامل 2013= (10 508 097 000 - 2 013 793 000 - 2 450 759 000)-(6710 000 - 33 322 790000)

–احتياج رأس المال العامل 2013= (27 272 535000 -) دج.

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب في السنوات الثلاث وهذا مايدل أن الخصوم المتداولة غير قادرة على تمويل مخزون الشركة وديونوها.

الفرع الثالث :الخزينة

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل	-21 669 065 830.6	-22742382000	-22814693000
احتياج رأس المال العامل	-25 413 716 500,6	-26 180 256000	-27 272 535000
الخزينة	3 744 650 670	3 437 874 000	4 457 842000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة.

نلاحظ من الجدول :

أن الخزينة موجبة في السنوات الثلاث، وهذا مايدل على أن رأس المال العامل أعلى من احتياجات رأس المال العامل، وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض للسيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة.

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية

حتى نتمكم من تقييم الأداء المالي للشركة قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة والمتعلقة بنسب الملاءة المالية والمردودية، ونسب النشاط والسيولة ونسب الربحية، باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في كل من الميزانيات وجدول حسابات النتائج.

الفرع الأول :نسب الملاءة

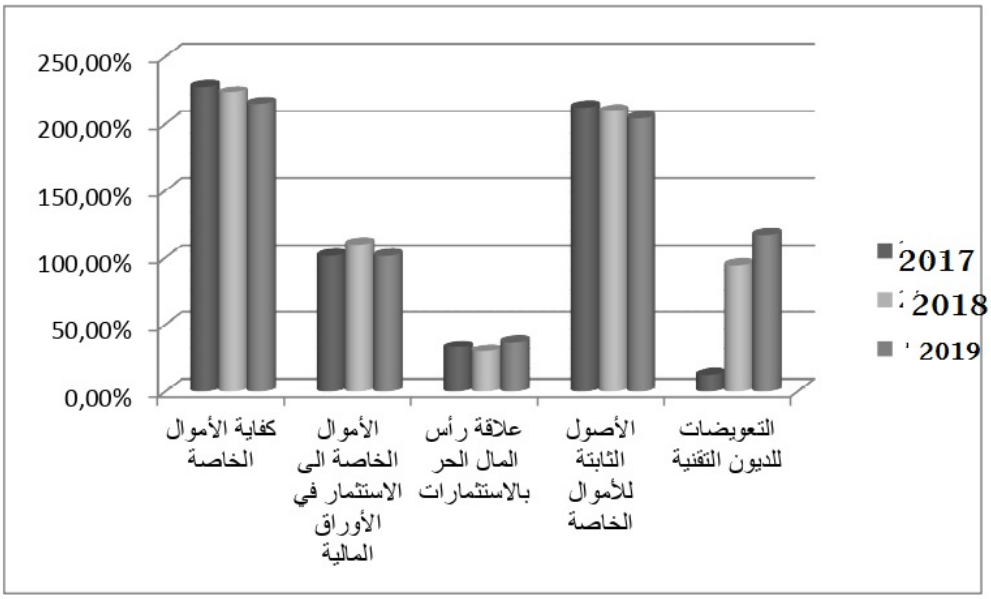
تقيس نسب الملاءة المالية نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية.

اسم النسبة	النسبة	2017	2018	2019
كفايةالأموال الخاصة.	الأموال الخاصة/إجمالي التعويضات	227,66 %	223,06 %	214,64 %
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية	الأموال الخاصة/ الأوراق المالية المستثمرة.	101,30 %	109,71 %	101,26 %
علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات	رأس المال الحر/ إجمالي الإستثمارات	32.94%	30.20%	36.87%
الأصول الثابة للأموال الخاصة	الأصول الثابة/ الأموال الخاصة	212.05 %	209.23%	204.06%
التعويضات للديون التقنية	التعويضات/ الديون التقنية	12.20%	94.49%	116,599

المصدر من إعداد الطالبين

والشكل التالي يوضح تطور نسب الملاءة المالية للشركة خلال 3 سنوات 2017-2018-2019

شكل رقم 16: تطور نسب الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة



المصدر من إعداد الطالبين

من الجدول نلاحظ ما يلي :

-نجد أن الشركة تعتمد على أموالها الخاصة كمورد ثانوي، حيث تملك نسبيا المقدرة على تغطية التزاماتها بأموالها الخاصة، رغم الانخفاض الملحوظ خلال السنوات الثلاث، وهذا يعود لارتفاع التعويضات التي تقدمها الشركة للمؤمن لهم، وبالتالي يجب على الشركة أن تسعى إلى تخفيض هذه التعويضات، وذلك من خلال تخفيض التأمين على السيارات التي تعتبر أكثر التأمينات مخاطرة-وذلك لكثرة الحوادث فيها-، وتسعى إلى التأمين على المباني والأراضي الفلاحية أو التأمين الجماعي للسيارات.... والتي تكون أقل مخاطرة من التأمين على السيارات.

-ومن خلال نسبة التعويضات للديون التقنية نجد أنها في زيادة مستمرة عبر السنوات الثلاث، وهذا يدل على أن التعويضات في ارتفاع مما يعني أنها تقوم بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.

ومنه نستنتج أن الشركة الوطنية للتأمين تتوفر على ملاءة مالية.

الفرع الثاني :نسب المردودية .

تقيس مدى تحقيق الشركة الوطنية للتأمين للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السيايات والقرارات التي اتخذتها إدارة الشركة، وذلك من خلال مردودية أموالها الخاصة ومردودية أصولها ومردودية نتائج الاستغلال.

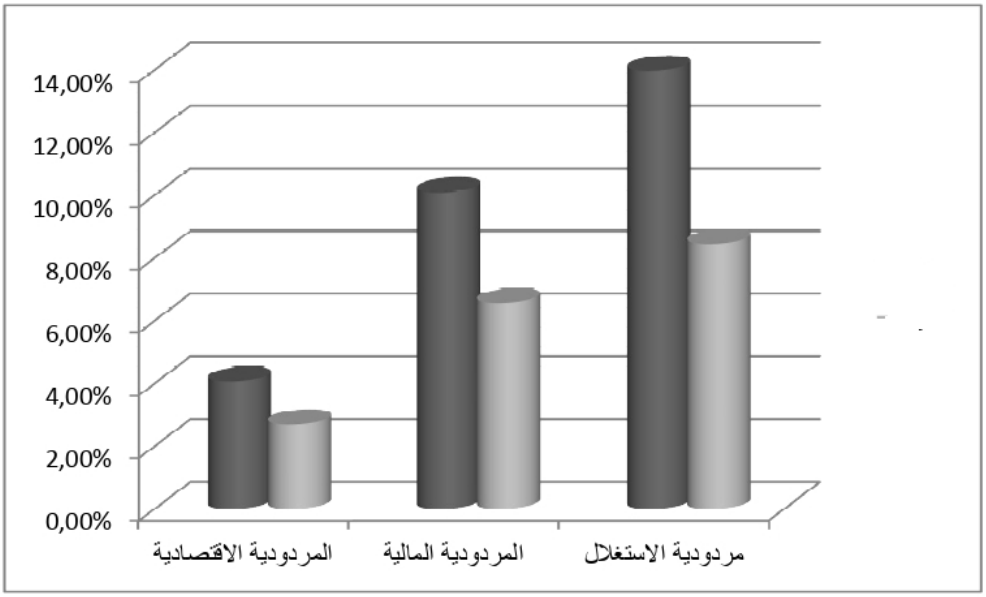
جدول رقم 14 : نسب المردودية في شركات التأمين

النسب	كيفية حسابها	2017	2018	2019
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة /مجموع الأصول	5.45%	4.07%	2.70%
المردودية المالية	نتيجة الدورة / الأموال الخاصة	13.55%	10.10%	6.57%
مردودية الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الاجمالي.	23.98%	13.98%	8.45%

المصدر من إعداد الطالبين

والشكل التالي يوضح تطور نسب المردودية

شكل رقم 17: تطور نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين خلال .



المصدر من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي تم التوصل إلى أن كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، بينما كانت الخزينة موجبة، مما يعني تمويل جزء من أصولها المتداولة التي تفوق الخصوم المتداولة.

ومن خلال تحليلنا للنسب المالية، لاحظنا مدى قدرة الشركة على الالتزام لما عليها لحد ما، كما توصلنا أيضا إلى أن الشركة الوطنية للتأمين تحقق رقم أعمال أفضل في كل سنة.

الخاتمة

خاتمة

بعد القيام ببحثنا هذا محاولين الإجابة عن التساؤلات السابقة في المقدمة و التي كانت تشغلنا، توصلنا إلى أن التأمين فكرة قديمة من حيث التفكير فيه، و حديث من حيث التعامل معه، كما تمكنا من استخلاص تعريف شامل للتأمين و تعرفنا على الدور الفعال الذي تؤديه شركات التأمين خاصة أنها تبحث على الأمن و الضمان في قلوب الأفراد، و تساهم في تشكيل الدخل الوطني و الذي تنتج عنه العملة الصعبة كما أنها تؤدي إلى تراكم كتلة ضخمة من رؤوس الأموال بواسطة الاحتياطات التقنية التي تستعملها الشركات التأمين في توظيفات المالية على مستوى أسواق المال.

تطرقنا من خلال دراستنا إلى موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين كما حددت دراسة الحالة شركة التأمينات الجزائرية CAAT حيث حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة و التي تمحورت حول دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

و من خلال الفصول الثلاثة و انطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج الفرضيات و النتائج النهائية لهذه دراسة و التوصيات المقدمة و أفاق البحث العلمي.

أولا–نتائج اختيار الفرضيات:

– **الفرضية الأولى:** " تتمثل موارد شركات التأمين في الأقساط المدفوعة من المؤمن لهم وعوائد الاستثمارات، أما استخداماتها فتكون في استثماراتها في مجالات أخرى"، هذه الفرضية صحيحة لأن المورد الأول لشركات التأمين هو الحصول على الأقساط من المؤمن لهم، ثم تقوم بتوظيف هذه الأموال في استثمارات أخرى حيث تحصل من هذه الاستثمارات على عوائد".

– **الفرضية الثانية:** "إن شركات التأمين تضمن مصالح المؤمن لهم عندما تتوفر لديها سيولة و ملاءة مالية جيدة تستطيع من خلالهما مواجهة التزاماتها" هذه الفرضية صحيحة لأنه عند توفر السيولة يمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها في أوقاتها المحددة.

– **الفرضية الثالثة:** "يتمثل دور الملاءة والمردودية في قياس الأداء المالي و كذلك تحديد الطبيعة المالية لشركة التأمين، وتستطيع الشركة الوطنية للتأمين معرفة أدائها المالي من خلال النتائج المتحصل عليها من تطبيق نسب هذين المؤشرين "، هذه الفرضية صحيحة لأنه وانطلاقا من دراستنا للشركة الوطنية للتأمين وجدنا أن الملاءة والمردودية لهما دور في تشخيص الطبيعة المالية للشركة، ومراقبة حصتها السوقية و منافسيها في قطاع التأمين، كذلك المحافظة على سمعتها.

ثانيا–نتائج البحث:

لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى العديد من النتائج وفق سياق منهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة إلى النتائج التي نقدمها بشكل تتأكد معه من مدى صحة الفرضيات المقدمة سابقا

- إن التأمين تقوم به شركات التأمين و هي شركة مالية تقوم بدور مزدوج، كما تقوم بتلبية حاجات المؤمنين و هو الدور الأساسي، كما تستثمر الأموال التي تحصل عليها من المؤمنين.
- يعتبر تحليل الأداء المالي وسيلة فعالة و أداة لاتخاذ القرارات و ترشيدها لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية لشركة التأمين و الظروف التي تمر بها.
- تحليل الميزانية المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخداماتها بواسطة الإدارة وأطراف خارجية لغرض الحصول على المعلومات و مؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد قرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالميزانية من مجرد أرقام المطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها.
- تعتبر الشركة الوطنية للتأمين من أبرز الشركات الوطنية في سوق التأمين الجزائري، فهي تعتبر الرائدة بأكبر رقم أعمال و بحصة سوقية معتبرة.

ثالثا–التوصيات:

– ضرورة نشر الوعي التأميني في الوسط الاجتماعي و كثيرا من الأشخاص يجهلون أهمية التأمين في الحياة اليومية.

– تنشيط روح المنافسة بين شركات التامين باعتبارها عاملا يحفز على تنفيذ الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف المرجوة.

– تشجيع الشركات على بعث منتوجات جديدة تواكب التطلعات الحديثة في زمن الانفتاح على الخارج و العولمة المالية.

– نشر الثقافة التأمينية داخل شركات التأمين لان معظم المتعاملين لا يدركون معنى التأمين و مدى أهميته و كذا مسؤولية شركات التأمين.

– ضرورة وجود نظام رقابي يهدف لتقييم أداء الشركة من خلال أساليب مختلفة من أبرزها التحليل المالي.

رابعا–أفاق البحث:

في ظل التأكد على أهمية التأمين و دوره الفعال في حماية الممتلكات الخاصة بالشخص المؤمن له أو الشركة المؤمن لها و بالرغم من المنافسة القوية الناتجة من ظهور عدد لا بأس به من مؤشرات التأمين (خاصة أو عامة) فنجد أن التأمين لم يرتقي إلى المستوى المطلوب.

لذلك نطمح أن تكون دراستنا مجرد تمهيد لدراسات أخرى تكون أكثر اتساعا و شمولا في معالجة قطاع التأميني، للتعرف على الوضعيته من ناحية و على مشاركته في التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. وكذلك إسقاط مختلف النسب المالية على شركات التأمين لتشخيص و ضعيتها المالية.

كما يمكن اقتراح على الباحثين جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع، تساعدهم على البحث فيها، و أهمها:

– اثر كفاية رأس مال شركات التأمين في الأداء المالي.

– دراسة اثر الأزمة المالية العالمية على شركات التامين الجزائرية.

– تجربة شركات التأمين الإسلامية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1– أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2003 .

2– أحمد نور، أحمد بسيوني شحاته، **محاسبة المنشات المالية**، دار النهضة العربية، بيروت،1999.

3– إبراهيم أبو النجا، **التأمين في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 .

4– إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، **الرياضيات والتأمين**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية ،2003/2002.

5– إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين و رياضياته**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،2002–2003.

6– أسامة عزمي سلامة،شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر و التأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2007.

7– إسماعيل عرجاجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون، الجزائر،2001.

8– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديون المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2001.

9– الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2006.

10– بوعلام طوفياني، **التأمين في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

11– جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، ديوان مطبوعات الجامعية، 2000.

12– جورج ريجدا، و آخرون، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.

13– حربي محمد عريقات، **التأمين و إدارة خطر**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2008.

14– حسين عبد اللطيف، **الضمان الاجتماعي، أحكامه و تطبيقاته، دراسة تحليلية شاملة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

15– خيرت ضيف، **محاسبة شركات التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1994.

16– راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

17– رسمية قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية للطبع، مصر ،2001 .

18– سعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي للمنظمات، التحديات الراهنة**، دار النشر الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

19– سلامة عبد الله،محمد طلبة عويضة، **مبادئ التأمين ورياضياته**، دار النهضة العربية، القاهرة،1975.

20– سلمان بن إبراهيم بن ثنيان، **التأمين وأحكامه**، دار بن حزم ،الطبعة الأولى، بيروت،2003 .

21– سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد الإداري"مدخل كمي"**، مكتبة الإشعاع للطبعة والنشر والتوزيع، 1997.

22– عادل عبد الله عبد الحميد عز، **مبادئ في التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.

23– عبد الحليم كراجة وآخرون ،**الإدارة والتحليل المالي(أسس ،مفاهيم ،تطبيقات)** دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2006.

24– عبد الرزاق بن خروف، **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري**، مطبعة حيدر، الجزائر، 1998.

25– عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، لبنان، 1980.

26– عبد الغفار حنفي، **أسواق المال (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

27– عبد الغفار حنفي ،رسمية قرياقص ،**أسواق المال** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000 .

28– عبد الاله نعمة جعفر، **محاسبة المنشات المالية**، دار حنين، الأردن، عمان، 1996 .

29– عبد الله سلامة، **الخطر والتأمين(الأصول العلمية والعملية)**، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي، الطبعة السادسة، مصر، 1980.

30– عبد الودود يحي، **التأمين والحياة**، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، مصر، 1964.

31– عز الدين فلاح، **التأمين و مبادئه أنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2008.

32– علي الشريف، **اقتصاديات الإدارة"منهج اتخاذ القرارات"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

33– عيد أحمد أبو بكر، **إدارة الأخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)**، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

34– غازي فلاح المومني،**إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2000.

35– فايزة جمعة صالح البحار، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**،دار حامد، الأردن، 2006.

36– فتحي عبد الرحيم عبد الله، **التأمين**، مكتبة دار القلم، المنصورة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2002.

37– فلاح الحسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر، طبعة ثانية، الأردن، عمان، 2002 .

38– فوزي غرايبية، **محاسبة التكاليف**، مكتبة النهضة الإسلامية، الأردن، 1979.

39– محمد حسن قاسم، **محاضرات في عقد التأمين**، الدار الجامعية، لبنان، 1999.

40– محمد حسين منصور، **مبادئ عقد التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

41– محمد قاسم، **قانون التأمين الاجتماعي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003.

المجلات والملتقيات:

1- حوتية عمر، حوتية عبد الرحمان، **واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر مع الإشارة إلى شركة السلامة للتأمينات الجزائر**، ملتقي الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، **واقع و رهانات المستقبل**، جامعة غرداية، الجزائر، 24/23 فيفري 2011.

2- زروقي إبراهيم، بدري عبد المجيد، **دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني**، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر ،الملتقي الدولي السابع حول الصنعات التأمينية، **الواقع العلمي أفاق التطوير- تجارب الدول**، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر ، 3-4 ديسمبر 2012.

3- سامي ميقاتي، **الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم و مسؤولية**، مجلة الرائد العربي تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين،العدد الخامس والثلاثون، الربيع الثاني، دمشق،1992.

4- سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية**، سلسلة بحوث مقدمة في جامعة قالمة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، دون سنة النشر.

5– صبرينة شراقة، **دور الرقابة و الإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر**، ندوة حول المؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس و التجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 26/25 أفريل 2001.

6– عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول أزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20–21 أكتوبر.

7– عيسى هاشم حسن، **قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية**، دراسة مقارنة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد27، العدد الرابع،2011.

8– قاسم نايف علوان، و إبراهيم محمد الزعلوك، **اثر تغير العائد المتحقق على العائد المطلوب في ظل نموذج (CAPM)**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد5 ، الإبداع القانوني 2001/925، جامعة فرحات عباس سطيف 2005، ص 17–18.

9– كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، **خصوصية قطاع التأمين و أهميته لدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، حالة الجزائر، الملتقي الدولي السابع، الصناعات التأمينية، **الواقع العلمي وآفاق التطوير**– تجارب الدول–،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.

10– محمد المنصوري، " **نظام الإنذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين**"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت ،1988.

11– نزار إبراهيم ، **معايير تقييم النشاط الاقتصادي في المؤسسات الصناعية**، مجلة الاقتصاد و الإدارة، جامعة ملك عبد العزيز، العدد رقم 01، جامعة منتوري، قسنطينة، ماي 1982.

القوانين والمراسيم :

1– الأمر رقم 95–07، المؤرخ في 25جانفي 1995،الجريدة الرسمية ،عدد 13، الصادرة في 08 مارس1995.

2– المرسوم رقم 96–06، المؤرخ في 10 جانفي 1996،الجريدة الرسمية رقم03.

3– القانون رقم 06–04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية رقم 15، الصادرة في12 مارس 2006.

4– القرار رقم 43 الصادر من وزارة المالية في 2000/07/29.

5– المرسوم التنفيذي رقم 98–312، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 30 سبتمبر 1998.

6– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 13، القانون 07/95، الصادرة في 25جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات.

7– الأمر رقم 73–54 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973 . الجريدة الرسمية عدد 83، 1973.

الموسوعات :

1– موسوعة عالم التجارة و إدارة الأعمال، **التأمين–التخطيط–التنظيم**، دار النشر edito creps، 2005/2004.

المذكرات والرسائل الجامعية :

1– أقسام نوال، **دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2009.

2– اليمن سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، دفعة 2009/2008 .

3– بشاري كريم ،**تسويق خدمات التأمين و أثره علي الزبون**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،دفعة جانفي 2005.

4– بن عمروش فائزة، **واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص إدارة تسويقية ،جامعة بومرداس ،دفعة 2007./2007.

5– حساني حسين، **تقييم الأداء في المؤسسات التأمين الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، دفعة 2011–2012.

6– قادة سليم، **تأثير هيكل قطاع التأمين علي أداء المؤسسات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضرّ ، بسكرة 2011_2012.

8– كراش حسام، **نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،فرع اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، دفعة 2014/2013.

9– مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، دفعة 2011-2010.

10– مطرف عواطف، **التحليل المالي في المؤسسات التأمين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة عنابة، دفعة 2004-2005 .

11– هدى بن محمد ، **تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 - 2005.

12– محمد بولحية، **العجز المالي و مشاكل تمويل مؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و ، علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

ثانيا– المراجع باللغة الفرنسية :

الكتب:

1– Ali Hassid, **Introduction à l'étude des assurances économiques**, Entreprise Nationale du livre, Alger, 1984.

2– Boualem Tafiani, les **assurances en Algérie :** étude pour une meilleure contribution a la stratégie de développement, OPU et ENAP, Algérie, 1992.

3– Conso.p, **La gestion Financière De L'entreprise**, DUNOD ,7eme édition, Paris ,1989.

4– Daniele Voilllereau, **l'assurance au service des associations**, Economica, France, 2002.

5– Daniel zadjenweber, **Economie et gestion l'assurance**, Economica Edition, France-paris, 2006.

6– Denis-Clair Lambert, **Economie des assurances**, France, armand colin ,1996.

7– Earl K.Stice, James stice, Michael Diamond, Financial **accounting**: reporting and analysis, 6th edition, south western, USA, 2001.

8- François Edward et Jean Hervé Lorengi, **Encyclopédie de l'assurance**, Economica, Paris ,1998.

9- Frédéric Boulange et Eric Giers، **Assurance et management de la valeur**، Economica، paris ،2003.

10- G.Simonet, **Ratios copie de l'assurnace**, édition l'Argus, 1988.

11- G Patrick Piget, **gestion financière de l'entreprise**, 2eme édition, économica, paris, France, 2005.

12- Georges jousse, **Gestion des risques et de la sécurité**, Imastra édition, France, 2001.

المخلص:

في ظل البيئة المتغيرة والتطورات السريعة التي يشهدها العالم فان الفرد معرض لمجموعة من المخاطر التي يجب عليه تفاديها فيلجأ الى شركات التامين التي تعمل على تغطية الاخطار في حال وقوعها مقابل أقساط يدفعها المؤمن لها وتعمل هي بدورها على استثمار هذه الأقساط لتحقيق عائد.

يعتمد تقييم الأداء المالي في شركات التامين على القوائم المالية المختلفة كما هو الحال في المؤسسة الاقتصادية ويكمن الاختلاف في محتوى القوائم المالية وطريقة تحليلها باستخدام المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية خاصة بالتأمينات بغية معرفة الوضعية المالية لشركة التامين .

الكلمات المفتاحية عقد التامين، إعادة التامين، أقساط القوائم المالية، الديون التقنية، المؤونات التقنية، التوازن المالي، تقييم الأداء المالية.

Résumé :

Dans l’environnement changeant et les développements rapides dans le monde, l’individu est exposé à un groupe.
L’un des risques qu’il doit éviter est de se tourner vers les compagnies d’assurance qui travaillent à couvrir.
Un avis, dans le cas où il se produit contre les primes payées par l’assureur et à son tour investit ces primes pour générer un rendement.

L'évaluation de la performance financière dans les entreprises d'assurance dépendantes des différentes listes financières dans l'institution économique. La différence réside dans le contenu des bilans et leur méthode d'analyse à l'aide d'indicateurs de bilan financier et de ratios d'assurance afin de déterminer la situation financière de d’assurance.